إسرائيل والمسألة الفلسطينية:
لا حاجة للشريك، لأنه لا حاجة للحل!

عاطف أبو سيف

مدخـل

خلص تقرير مدار للعام الماضي إلى الاستنتاج بحدوث تنامٍ مثابر لخطاب الضم في إسرائيل، وأشار إلى تصاعد الإجراءات الإسرائيلية الراميةً لتحقيق ذلك، كما خلص التقرير أيضا إلى تنامي التحذيرات الإسرائيلية من احتمال اندلاع انتفاضة فلسطينية . استمرت هذه العوامل في تشكيل علاقة إسرائيل مع المسألة الفلسطينية خلال ٢٠١٧. لكن، فيما شهد العام ٢٠١٦ بعض المحاولات المتواضعة لبث الروح في العملية السياسية شبه الميتة، فقد شهد العام ٢٠١٧ غيابا تاما لأي تواصل رسمي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وغياب أي جهد من أجل تخفيف حدّة هذا الانقطاع.

شهد العام ٢٠١٧ غيابا تاما لأي تواصل رسمي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

ويشكل اصطفاف الوسيط المفترض في حل النزاع، بشكل صارخ بجانب إسرائيل، أحد أهم التغيرات التي شهدها عام ٢٠١٧. وقد وضع هذا الاصطفاف الفلسطينيين في صراع مباشر ومكشوف، ليس فقط مع إسرائيل، بل أيضا مع واشنطن. في هذا السياق، لم تعد جهود الفلسطينيين الدبلوماسية وتحركاتهم السياسية موجهة فقط لمحاصرة المواقف الإسرائيلية وكسب النقاط، بل باتت تهدف أيضاً إلى مجابهة التحولات التي جلبتها إدارة ترامب في مواقفها من حل الصراع، ومن فهمه، والاصطفاف فيه.

واتسم العام ٢٠١٧ بأنه أحد أكثر الأعوام حدة في العلاقات بين الطرف الإسرائيلي والفلسطيني منذ عملية السور الواقي، وهي حدة تتجلى في مستويي العلاقة: الميداني (من حيث الاشتباكات والاستيطان والتهويد)، والسياسي.

يشكل اصطفاف الوسيط المفترض -أميركا- إلى جانب إسرائيل، أحد أهم التغيرات التي شهدها عام ٢٠١٧.

يسعى الفصل الحالي لفحص هذه العلاقة وفق محددات نسعى لفهمها ضمن السياق العام للصراع، وهو ما يشير إليه الفصل بالسياق العام لتطور العلاقات، ثم ينظر في أهم ملامح الخطاب السياسي الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين، متبوعاً بقراءة في انزياحات الوعي السياسي الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين والصراع معهم، قبل أن ينتقل لمناقشة أهم تحول في تلك العلاقات، والذي يأتي من واشنطن، وقرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وتوجيهاته بنقل السفارة إلى هناك، والمواقف المختلفة من القرار في ظل الحديث عن وجود صفقة القرن التي ما زالت تفاصيلها غير واضحة.

بعد ذلك ينتقل الفصل لمناقشة واقع الفلسطينيين من جهة تعاملهم مع الوضع في القدس، ومحاولة إسرائيل الفاشلة وضع بوابات إلكترونية على بوابات الحرم الشريف، ومن ثم واقع الاستيطان الذي يشهد نمواً هو الأعلى في السنوات الأخيرة، قبل أن يقرأ الفصل علاقة إسرائيل بغزة، وكيف تفهم إسرائيل مستقبل هذه العلاقة.

١. السياق العام لتطور علاقات إسرائيل مع المسألة الفلسطينية

تميز السياق العام لتطور علاقات إسرائيل مع الفلسطينيين بمجموعة من الخواص- من وجهة نظر إسرائيلية- ساهمت بدورها في تطوير المواقف الإسرائيلية بخصوص الصراع خلال العام ٢٠١٧، وعملت على تهيئة المناخات للسياسات المتعلقة بالفلسطينيين. وهي خصائص تعكس فهماً خاصاً، وتقدم الوعي العام الذي شكل حاضنة للتحولات في الوعي السياسي الإسرائيلي خلال السنة الماضية. يمكن للنقاط التالية المساعدة في فهم السياق الذي نمت وتطورت فيه وجهات النظر والسياسات الإسرائيلية:

اتسم العام ٢٠١٧ بأنه أحد أكثر الأعوام حدة في العلاقات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني منذ عملية السور الواقي.

أ. لا حلول تلوح في الأفق، ولا تدخلات محتملة:

تميز عام ٢٠١٧ بأنه أقل عام، شهد محاولات لرأب الصدع بين الطرفين، منذ توقع اتفاق أوسلو،. وفي ظل ذلك واصلت إسرائيل محاولات فرض الوقائع على الأرض. وتفهم إسرائيل عدم التدخل الدولي/ الخارجي في الصراع بأن إشارة إلى أن العالم غير معني بالصراع. لا حلول في الأفق ولا تدخلات من شأنها أن تكبح سياسات إسرائيل، وهو ما يشجع إسرائيل على الاستمرار .

ب. إدارة حليفة لإسرائيل في واشنطن:

لـم تنعم إسـرائيل من قبل بـإدارة أميركية أكثـر قرباً وحميميـة من إدارة ترامب. وترى إسـرائيل أكثر من أي مكان آخر في العالم، بأنه طالما أغلق باب واشـنطن فـي وجه الفلسـطينيين فإن العالم كله لا يهم. وفيمـا كان الأوروبيون يحاولـون فـي السـنوات الماضية– وكانـت إدارة أوبامـا، وقبلها بـوش الابن، وقبلهمـا كلينتـون– يحاولـون إيجاد صيغ للحـل وللتدخل الفاعـل، فقد اتخذت الإدارة الأميركيـة الجديـدة موقفا واضحا، واصطفت إلى جانب إسـرائيل. لم تصـدر إدارة ترامـب أي تصريح يمكن أن يعتبر مخلاً بتاريخ العلاقة ولا قامت بتقـديم أي مقتـرح قد يسـبب إزعاجاً لتـل أبيب، على عكس بعـض اجتهادات الإدارات السـابقة. بـل إن كل ما بدر عـن ترامب وطاقم إدارته كان في أقصاه أنه لن يتم فرض حل دون موافقة الطرفين. أما بقية المواقف فهي تتناغم تناغما كاملا مع المواقف الإسرائيلية.

ج. الرعاة يرفعون أيديهم:

كل دول الإقليم لديها مشاكلها وهمومها وتحدياتها المقلقة، وهو ما يعني عدم الالتفات بشكل جدي للمسألة الفلسطينية.

ليـس فقـط أن واشـنطن باتـت في صف إسـرائيل بشـكل علنـي، وليس أن التدخـلات الخارجيـة الهادفـة لحل الصـراع اختفت، بل إن كل مـن يهمه الأمر علـى المسـتوى الدولي رفع يـده ونفضها من غبار الأزمـة. فالحديث عن مبادرة فرنسـية مثلمـا كان الوضع في العام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ لـم يعد موجوداً. وظهرت محدوديـة دور الاتحـاد الأوروبـي نتيجة لعـدم الإجماع داخـل صفوفه، بجانب الأزمات الداخلية التي يواجهها، كما أن روسيا مشغولة في إنهاء الأزمة السورية وتفكيك المعضلات المرتبطة بها.

د. الإقليم يواصل اضطرابه:

ينسـحب الأمـر ذاته علـى الإقليم، حيث الـذي لم تتوقـف الاضطرابات فيه. كل دول الإقليـم لديهـا مشـاكلها وهمومها وتحدياتها المقلقـة، وهو ما يعني عدم الالتفـات بشـكل جـدي للصراع بين إسـرائيل والفلسـطينيين. فمصر مشـغولة بمواجهة الحركات الجهادية، وعلى رأسها داعش التي كثفت نشاطها في سيناء، والسـعودية مشـغولة بالتغيرات الداخليـة وحرب اليمن والصـراع المتصاعد مع إيران، كما أن الأزمة السورية باتت أكثر إثارة لقلق أنقرة التي دخلت في عمليات مباشـرة هناك. هـذا يعني، ضمن أشـياء كثيرة، ضعف شـبكة الحماية العربية والإقليمية للفلسطينيين، الشبكة التي لن يتوفر منها إلا فن الخطابة والتنديد.

هـ. السياق الدولي مشجع لإسرائيل:

ليس ثمة تهديدات حقيقية خارجية تواجه إسـرائيل مع خفوت النقاش حول الملف النـووي الإيرانـي، وظهور اهتمامات أكثر جدية بالنسـبة لطهران. كما أن التقارب التركـي الإيرانـي ليـس من النوع الذي يثير قلق إسـرائيل، لأن مثل هذا التقارب له قيوده وضوابطه ولن يصل إلى مجالات حيوية من شأنها أن تهدد مصالح إسرائيل.[١] كما أن الحضور الروسـي في سـورية وتطور التعاون بين دمشق وموسكو في مجال إنهاء الأزمة في سـورية لن يمس مصالح إسـرائيل بالشـكل الذي قد يراه البعض.[٢] لكن هذا لا ينفي التهديد الذي يشكله التواجد الإيراني في سورية.[٣]

كما وتشـعر إسـرائيل براحة كبيرة من نمو علاقات دافئة مع بعض قوى المنطقة. في السابق كان نتنياهو وليبرمان يتحدثان بتردد عن وجود بعض التواصل مع بعض دول الخليـج، ولـم تكن هذه التصريحات تؤخذ على محمـل الجدّ كثيراً. كان أهم ما ميز السـياق الإقليمي لإسرائيل في العام ٢٠١٧ تنامي الحديث عن تقارب ومصالح بين تل أبيب ودول إقليمية عربية، وظهور هذا إلى السـطح. لكن هناك من يحذر بأن السـعودية لن تذهـب لتطوير علاقة مع إسـرائيل بعيداً عن الثمـن العربي المطلوب، والمتمثل بإقامة الدولة الفلسطينية، والحديث لا بد أن يعود إلى مبادرة السلام العربية التي صاغتها الرياض في الأسـاس. ومن المشكوك به أن تكون إسرائيل قادرة على توفير البضاعة.[٤]

ضمـن مصالـح وقواطـع مشـتركة كثيـرة، هنـاك مصلحة مشـتركة لإسـرائيل والسـعودية في قيام شـرق أوسـط أكثـر براغماتية، يقف ضد الإرهـاب الإيراني.[٥] تتلخـص التصـورات الايجابية التي تنمـو في بعض المناطق العربية عن إسـرائيل، فـي العلاقـات المتطورة مع إقليم كردسـتان، والحديث عن تنامـي العلاقة مع بعض توجهات المجتمع المدني في العراق، والتفاعل الكبير الذي يلقاه موقع وزارة الخارجية «إسـرائيل تتحدث بالعربية»، وغير ذلك، [٦] كان وفد بحريني مؤلف من ٢٣ شـخصاً قد زار إسـرائيل في ٢٠١٧/١٢/٩ لأربعة أيام تجول خلالها في القدس. «كل شيء يشير إلى أن علاقة إسرائيل مع دول الخليج لا يمكن أن تبقى سريةً إلى الأبد». [٧]

> **ليست السلطة الفلسطينية في وضع جيد. صحيح أن الفلسطينيين يواصلون حراكهم في الساحة الدولية، وينجحون في استصدار قرارات، والانضمام إلى منظمات دولية، لكن هذا لم يحسن من فعالية السلطة كقوة سياسية على أرض الواقع.**

و. ركود الخيارات الفلسطينية:

ليسـت السـلطة الفلسـطينية فـي وضـع جيـد. صحيـح أن الفلسـطينيين يواصلـون حراكهـم في السـاحة الدوليـة، وينجحـون في اسـتصدار بعض القـرارات، وينضمـون إلى بعـض المنظمات الدولية، لكن هـذا لا يعني الكثير على الصعيد العملي، إذ إنه لم يحسـن من فعالية السـلطة كقوة سياسية على

أرض الواقع. فرغم نجاحات الفلسطينيين في الجمعية العامة، إلا أن إسرائيل تحقق نجاحات لا يمكن الاستهانة بها، بل إن خارطة علاقات إسرائيل في العالم تبدو أكثر متانة وتنوعاً. فالحلف من الهند يقوى مع الوقت، والعلاقات مع الصين تزداد صلابة، والاختراقات في أفريقيا تزيد، بجانب نمو في العلاقة مع بعض دول أميركا اللاتينية. لدى إسرائيل قوة ناعمة مؤثرة يمكن لها أن تغري عبرها العالم، تتمثل في تقدمها التكنولوجي والعلمي، بجانب تصدير السلاح وتبادل الخبرات في تصنيعه. كما أن الرسائل التي تصل من غزة تقول بعدم الرغبة في الاشتباك بشكل عنيف. الخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين ليست سهلة، ولا هي، بما هي عليه، تشكل تهديداً لإسرائيل. لم تعمل المصالحة الفلسطينية التي لم تقف إسرائيل عائقاً في طريقها خلال العام ٢٠١٧ على تقوية الجبهة الفلسطينية وتطوير سياسات ومواقف مشتركة لمواجهة التحديات التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين.

لم تنجح إسرائيل في كبح جماح حركات المقاطعة، وإن استطاعت في بعض الميادين مواجهتها وتقييد نشاطاتها، خاصة تنقل النشطاء إلى إسرائيل.

ز. قلق من حركات المقاطعة:

لم تنجح إسرائيل في كبح جماح حركات المقاطعة، وإن استطاعت في بعض الميادين مواجهتها وتقييد نشاطاتها، خاصة تنقل النشطاء إلى إسرائيل. وفيما كانت المقاطعة تأتي تاريخياً من الدول، تفرض في الحالة التي تواجهها إسرائيل من فاعلين ونشطاء خارج نطاق أجهزة الدول والحكومات، ما يجعل مواجهتها أكثر صعوبة. [٨]

٢. أهم ملامح الخطاب الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين

اتسم الخطاب السياسي الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين بمجموعة من السمات التي يساعد الكشف عنها في فهم حقيقة ما يجري من سياسات وإجراءات على الأرض، وأهم هذه السمات:

١.٢ أفول خطاب الدولتين

تزايد العام الماضي الحديث الإسرائيلي عن وجود صيغ مختلفة للدولة الفلسطينية الممكنة غير الصورة التقليدية للدولة، وقد أشار نتنياهو إلى أن تجربة الدولة في الشرق الأوسط فشلت في الكثير من النماذج. وعليه، بدأت تتعزز القناعة بأن الدولة بشكلها التقليدي ليست ضرورة، وهي القناعة التي يمكن شملها في التصورات «الترامبية» الجديدة لطرق حل الصراع.[٩] وحين يتحدث الإسرائيليون عن دولة فلسطينية فإنهم يقصدون حكماً ذاتياً موسعاً يسيطر فيه الفلسطينيون مدنياً وسياسيا، ولكن لإسرائيل قدرة وصول أمنية. والحقيقة التي تبدو أكثر واقعية في

تزايد العام الماضي الحديث الإسرائيلي عن وجود صيغ مختلفة للدولة الفلسطينية الممكنة، غير الصورة التقليدية للدولة.

الوعـي الإسـرائيلي أن هذا هو الواقع اليـوم، وأن مثل هذه التصورات محققة فعلياً وعلى الفلسـطينيين أن يوافقوا عليها، ويسـموها دولة، ولكن بعد أن يتوصلوا لاتفاق بشأن ذلك مع إسرائيل يضمن إقرارهم بالأمر الواقع.[١٠]

وتأسيساً، لم يعد حل الدولتين موضوعاً للنقاش، وإذا ما فاز الليكود في الانتخابات القادمة، فإن أجهزة التنفس ستنزع عن المريض، وينتهي الحديث عنه كخيار سياسي بالنسبة لإسرائيل. بالطبع، يتعزز مثل هذا الخيار في ظل تحالف الليكود البديهي مع قوى اليمين التي لم يكن حل الدولتين ضمن خيارتها مطلقاً في السابق.

٢.٢ مأسسة خطاب الضم

يرتبط بأفول الحديث عن حل الدولتين نزوع إسـرائيلي لمأسسـة خطاب الضم، بحيث يصبح جزءاً من التوجهات الرسـمية للأحزاب، وبالتالي للحكومات التي تشـكلها. ولعل قرار مركز الليكود حول ضم الضفة الغربية وتشـريعات الكنيسـت فيما يتعلق بالقدس، تشير إلى أن ثمة خطابا يزحف بثقة باتجاه جعل الضم سياسة رسمية للدولة.

يرتبط بأفول الحديث عن حل الدولتين نزوع إسرائيلي لمأسسة خطاب الضم، بحيث يصبح جزءاً من التوجهات الرسمية للأحزاب.

كمـا يجـري ذلـك ضمن تصاعد حـاد لموجة التشـريعات أو اقتراح التشـريعات الإسرائيلية للقوانين التي ترمي لضم أكبر مساحة ممكنة من أراضي الضفة الغربية لإسـرائيل، فقـد قُـدّم ما يقارب مـن ٣٠ قانوناً ذات علاقة بضـم مناطق في الضفة الغربية للقانون الإسرائيلي،[١١] كان آخرها قانون ضم مستوطنة معاليه أدوميم، كما اقترح النائب اليميني يؤاف كيش، وجاء على لسـان العديد من الوزراء في الحكومة الإسـرائيلية.١٢ واقتراح قانون لضم ٥ مسـتوطنات تحوي ما يقارب مائة وخمسين ألفا من المستوطنين.[١٣]

يتوافق هذا السـلوك، ليس فقط في المستوى السياسي، وإنما المهني كذلك، حيث يتم بشـكل متسـارع طرح مبادرات قانونية لـ «تبييض» المستوطنات، يمكن الإشارة هنـا إلـى أن تقريـر القاضي أدموند ليفـي كان قد وفر ديباجة «قانونية» للاسـتيلاء علـى الأراضـي، تبعها قانون «التسـوية»،[١٤] وكان آخرها تصريـح افيحاي مندلبلت المستشـار القضائي للحكومة الإسـرائيلية لشرعنة بؤر اسـتيطانية،[١٥] حيث أوصى بشـرعنة البؤرة الاسـتيطانية «حافات جلعاد» والاعتراف بها رسـمياً،[١٦] وهي ذات المسـتوطنة التي استغل السياسـيون العملية التي قتل فيها الحاخام عزرائيلي (وهو من سكان المستوطنة) لتكرار الحديث حول ضرورة فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، كان آخرها تصريح لميري ريغيف، الوزيرة في الحكومة عن الليكود، بأن الرد على العملية الفلسـطينية يجب أن يكون بفرض السـيادة الإسـرائيليّة على مناطق الضفة الغربية..[١٧]

٢.٣ الادعاء بغياب الشريك الفلسطيني

لـم يشـهد العام ٢٠١٧ أي لقاء بين أبو مـازن ونتنياهو، ولم تنجح كل المقترحات التي صدرت لجمعهما خاصة الحديث عن لقاء ثلاثي يشرف عليه ترامب، أو خماسي مع الأردن ومصر، أو لقاء تشـرف عليه موسـكو. بالنسـبة لإسرائيل، بات أبو مازن أكثر انشغالاً في التصعيد ورفض السلام. فهو لم يعد شريكاً محتملاً ولا يمكن له أن يكون. فقد ظهر أبو مازن في خطابه أمام المجلس المركزي «على حقيقته» حين تحدث عن قيام إسـرائيل بوصفه مشـروعاً اسـتعمارياً أوروبيا، من وجهة نظر نتنياهو.[١٨] أمـا نفتالي بينيت فقد أشـار إلـى أن أبو مازن ومعه فكرة قيام دولة فلسـطينية في طريقها للابتعاد والزوال والاختفاء من العالم. ويشـير سـلوكه إلى أنه فقد حقه في الاسـتقلال.[١٩] واتهمت ميـري ريغف أبو مازن بانكار المحرقـة، وادعت أنه «يخترع» شعبا فلسطينيا وينسبه للكنعانيين القدامى.[٢٠]

يمكن اعتبار هذه المقولات جزءا من خطاب التحشـيد الشعبوي اليميني، والبحث عن تهديد خارجي، ما يتوافق مع السياسة الذي اتبعها نتنياهو لسنوات، الملخصة بعدم وجود شـريك فلسـطيني، حيث يكثف نتنياهو من رسائل تحميل الفلسطينيين المسـؤولية: يسـعى نتنياهو بصورة مسـتمرة ضمـن ماكنة دعائية لتحميل الشـعب الفلسـطيني مسـؤولية الاحتلال في الضفة الغربيّة والأوضاع السياسـية عموما.[٢١] فيحـوّل طلب تفكيك المسـتوطنات إلى اتهام الفلسـطينيين بالتطهيـر العرقي لليهود، واسـتغلال الأحداث الإقليمية الدامية في العالم العربي لحرف القضية الفلسـطينية عن أساسـها، وإعطاء الانطباع بأن إسـرائيل البلد الأكثر أمانا في المنطقة،[٢٢] وأن أسـاس الصراع رغبة الفلسـطينيين في محو دولة إسـرائيل وتدميرها.[٢٣] ورفضهم الاعتراف بها كدولة يهودية.[٢٤]

لم يشهد العام ٢٠١٧ أي لقاء بين أبو مازن ونتنياهو، ولم تنجح كل المقترحات التي صدرت لجمعهما، خاصة الحديث عن لقاء ثلاثي يشرف عليه ترامب، أو خماسي مع الأردن ومصر، أو لقاء تشرف عليه موسكو.

٢.٤ حضور النقاش عن مستقبل السلطة

لا يمكن الجزم بوجود عمل إسـرائيلي مبادر لحلّ السـلطة الفلسـطينيّة، لكن من الواضح أن نقاشا حول هذا السيناريو بات يُطرح في مداولات الحكومة الإسرائيليّة الحاليّة، مع طرح إمكانيات التعامل مع واقع شـبيه. وهو ما طرحه عضو الكنيسـت يؤاب كيش (من اليمين المتطرف) في مؤتمر دراسـات «الأمن القومي الإسـرائيلي» عندمـا تحـدث عـن رؤيته السياسـية التـي تقوم على فصـل مناطـق «ج» عن «أ» و «ب»، وضـم «ج» إلى الحدود الإسـرائيلية الرسـمية والسـيادة الإسـرائيلية. يقول: «مـن الواضـح أنه لن تقوم دولة فلسـطينية، ولن يكون حق عـودة...[..] الخطة التي أعرضهـا تعطـي الإجابة لليوم التالي لسـقوط السـلطة الفلسـطينية أو اليوم التالي

لرحيل أبو مازن، لا أريد أن أبني جدارا، لكن ستكون حدود واضحة تحدد السيادة الإسرائيلية، وليس كل عربي يريد الدخول سيحصل على جنسية».[٢٥]

يمكن موضعة هذا النقاش في الإطار الأوسع كجزء من مساع إسرائيلية لإعادة تعريف وظيفة السلطة الفلسطينية. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى سلسلة من الخطوات تتم على الأرض نحو ما نسميه إعادة هيكلة مؤسسة الحكم العسكري، وخاصة الإدارة المدنية، والمنسق في مناطق الضفة الغربية، لتحديد عمل السلطة.

مثلاً، ينشط في العامين الأخيرين عمل المنسق وتدخله المباشر في حياة الناس أكثر من الفترات السابقة، إذ تم تطوير الموقع الخاص بمنسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في مناطق الاحتلال، في شباط من العام الفائت،[٢٦] تحت عنوان « لكم ومن أجلكم»، وذلك كآليّة للتواصل المباشر مع المنسّق خاصة في القضايا المطلبية الخاصة بتصريحات تلقّي العلاج. ولتطوير آلية استقبال طلبات الناس.[٢٧]

ومن جانب آخر، نشرت صحيفة «معاريف» وموقع «ان أر اجي» التابع لها في آب الأخير، مخططا جديدا يرمي لتطوير الإدارة المدنيّة وإعادة بنائها، وتهدف هذه الخطة إلى مضاعفة عدد العاملين في الإدارة، بمبادرة مكتب رئيس الإدارة المدنية الحالي احفات بن حور، بتكليف من منسّق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق المحتلة اليوم يؤآب مردخاي.[٢٨]

ستتم وفقا للمخطط المطروح مضاعفة عدد العاملين والعاملات في الإدارة المدنيّة من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ عامل، يُستوعبون بصورة تدريجيّة، ويفصّل المخطط مستويات العمل التي سيساهم العمّال في تطويرها، كالبنى التحتيّة، وتوسيع لجان التخطيط والبناء، توسيع وزيادة ساعات استقبال الجمهور، وزيادة المراقبين والعاملين في كل الشؤون المدنيّة في الضفة الغربية.

٢.٥ مسعى إسرائيلي لحلول إقليمية منفردة

كما تم ذكره، ثمة شعور بدفء في إسرائيل وتوافق مع بعض القوى العربية التي تتقاطع بعض همومها مع إسرائيل، خاصة في الموقف من إيران. وهو توجه بدأته حكومة نتنياهو في السابق وتعزز هذا العام وبات جزءا من الرؤية الأميركية العامة حول الحل بين إسرائيل والفلسطينيين، ويمكن تلخيصه بـ: العرب أولاً. بيد أن البعض يرى أن على إسرائيل ألا تفرط في تفاؤلها وحماستها للتحولات السعودية، إذ إن من شأن مواصلة تعثر السياسة الخارجية السعودية في مناطق تدخلها المختلفة أن تدفع الرياض لتغيير توجهاتها الخارجية، ولا تتحقق رؤية إسرائيل في مقاربة إقليمية تكون الرياض قائدتها لمواجهة الخطر

الإيراني بالتنسيق مع إسرائيل. هذا قد يتغير في أي لحظة. [٢٩] في كل الأحوال، لا تنفي الحلول مع الإقليم الحاجة أو الشرط لوجود حل مع الفلسطينيين. وقد صدرت تأكيدات واضحة من السعودية ومجمل الدول العربية بأنه لا حديث عن التطبيع مع إسرائيل قبل قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

٢.٦ حسم القضايا المركزية

تسعى إسرائيل إلى الوصول إلى الحسم في الكثير من القضايا بغية تعزيز توجهاتها حول حل الأمر الراهن أو الواقع. ففي القضايا الحساسة والحيوية مثل القدس يصار إلى استكمال المستوطنات و«شرعنتها» وضمها إلى الحدود البلدية، واستبعاد أكبر قدر ممكن من القرى والأحياء الفلسطينية، كذلك الأمر في الضفة الغربية ومنطقة الأغوار كحدود دائمة لإسرائيل. بعبارة أخرى، حتى في حال عدم موافقة الفلسطينيين، فإن على إسرائيل أن تصل إلى واقع لا يمكن العودة فيه إلى الوراء، ويكون على الفلسطينيين أن يتعاملوا معه.

٢.٧ رأي عام إسرائيلي حاضن ومؤيد

تسعى إسرائيل إلى الوصول إلى الحسم في الكثير من القضايا بغية تعزيز توجهاتها حول حل الأمر الراهن أو الواقع.

تظهر استطلاعات الرأي ما يمكن تسميته انتقال الأغلبية نحو سؤال المحافظة على يهودية الدولة كمبدأ أعلى يطغى على أي عامل آخر. ثمة مؤشر على ارتفاع ما يمكن تسميته «نموذج الانفصال»، أي الانفصال عن الشعب الفلسطيني لدى الجمهور الإسرائيلي، مع اشتراطه الحفاظ على الأمن كما يراه. وهو يتواءم مع أن العديد من الاستطلاعات تشير أن ما يقارب ٦٥٪ من الإسرائيليين يؤيدون «الدولتين لشعبين» على مستوى الشعار، لكن في تفاصيل الحل وفي تفكيك الشعار إلى تنازلات فعلية سواء أكان في القدس أم الاستيطان أم الحدود والسيادة، تنخفض النسبة بشكل كبير جدا.

نرى هذا مثلا في المقارنة بين ذات الاستطلاع بذات المنهجية بين عام ١٩٨٨ وبين ٢٠١٨، فقد رأى ٣٤٪ من المُستطلعين اليهود الإسرائيليين في ٨٨ أن المبدأ والقيمة الأهم بالنسبة إليهم هي وضعية سلام (وهو استطلاع جرى في أوج الانتفاضة الفلسطينية الأولى)، بينما هبطت هذه النسبة بشكل حاد في ٢٠١٨ ووصلت في الاستطلاع الأخير إلى ١٧٪. كذلك رأى ٣٣٪ من اليهود الإسرائيليين عام ١٩٨٨ أن دولة ذات أغلبية يهودية هو المبدأ والقيمة الأهم، في مقابل ٤٩٪ عام ٢٠١٨، وبقيت نسبة من يرون أن أرض إسرائيل الكاملة هي المبدأ الأهم متقاربة نوعا ما ١٩٪ عام ١٩٨٨، و ١٦٪ عام ٢٠١٨، [٣٠] أي

أن القيمة والبوصلة الأساسية الموجهة للرأي العام الإسرائيلي هي الحفاظ على طابع الدولة اليهودي والصهيوني، وليس بالضرورة التوسع أو الضم الفعلي.

٢.٨ تحديد العلاقة مع غزة

لا يبدو أن استمرار الوضع الأمني في غزة على ما هو عليه مقلق لإسرائيل طالما احتفظت الأخيرة بحرية الفعل والتدخل دون أن تصل إلى لحظة التأزيم. فإسرائيل بحاجة لتحديد العلاقة مع غزة بحيث لا يمس الوضع القائم أمنها ولا يشكل تهديداً حيوياً عليها. تأسسيا على هذا، تصاعد خطاب القلق من انهيار الوضع الإنساني في غزة. وعليه، لم يكن موقف حكومة نتنياهو من المصالحة –باستثناء الانتقاد بغية الهجوم على أبو مازن لمشاركته حماس– ممانعاً، إذ تم تقديم التسهيلات أمام حركة الوفود الحكومية من رام الله إلى غزة، لأن الموقف الإسرائيلي يتكون عبر تحديد العلاقة مع الواقع الجديد الذي سينشأ بعد المصالحة لا على فعل المصالحة ذاته. ثمة نزوع في الوعي السياسي الإسرائيلي لقبول غزة كما هي، طالما تم ضبط العلاقة الأمنية معها بغض النظر من يوجد هناك خلف الجدران.

٣. استمرار صعود خطاب الضم

لا يبدو أن استمرار الوضع الأمني في غزة على ما هو عليه مقلق لإسرائيل طالما احتفظت بحرية الفعل والتدخل دون أن تصل إلى لحظة التأزيم.

تنامت في عام ٢٠١٧ الأفكار البديلة لحل الدولتين المتفق عليه، تمثل الأمر في بروز أكثر لأفكار جديدة، إما عن حل من طرف واحد، أو تحويل الوضع الحالي إلى «الحل، . يشمل هذا احتفاظ الفلسطينيين بالمناطق المصنفة «أ» مع توسيعها ببعض الأراضي من المنطقة «ب»، فيما تقوم إسرائيل بمواصلة السيطرة على معظم المناطق « ج» وضم المستوطنات. لا يوجد خطة بهذا الإتجاه، بل ثمة دفع واضح للقول بأن هذا هو المتوفر، من باب «خذه أو اتركه». تعزز هذا الاتجاه مع المقاربات غير المؤكدة التي ترشح من الإدارة الأميركية، والتي لا تبتعد كثيراً عن هذه الصيغة، ولم يكن اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، والحديث عن صفقة القرن، إلا إشارات واضحة في هذا الإتجاه. ومع رفض الفلسطينيين لمثل هذه الصيغ، فإن الوضع الراهن يحقق جملة من المكاسب لإسرائيل، فهي تواصل من جهة عمليات التوسيع والتطوير في المستوطنات، وتمأسس وجودها في الدولة، ومن جهة أخرى تدفع أكثر نحو عزل المناطق الفلسطينية ونفيها خارج الأسوار.

يستطيع الفلسطينيون– وفق هذا التوجه– تسمية كيانهم ما شاءوا حتى لو أنه ليس أكثر من الجزر المعزولة والمقطوعة الأوصال التي يتركها المشروع الاستيطاني الذي يتمدد ويتكيف وفق أهواء القائمين عليه، فاتفاق السلام لم يعد ممكناً،[٣١] بل لا

يمكن التوصل إلى مثله مع الفلسطينيين.[٣٢] فالقدس الموحدة، كما يقول بينيت أفضل مـن الاتفـاق مع الفلسـطينيين.[٣٣] لم يعـد الحديث يدور عـن إدارة الصراع، ولا عن البحث عن شريك لأن الشريك الحالي غير صالح، ولم يعد ثمة محاولات لتقديم أعلى سقف بالنسبة لإسرائيل لحل مقبول للفلسطينيين، ما يجري الحديث عنه هو التعامل وكأن لا حاجة للحل.

في ظل هذا السـياق، بدأ خطاب الضم الذي تنامى في السـنتين الأخيرتين يجد نفسـه في البرامج السياسية الرسمية للأحزاب الكبيرة، حيث لم يعد بينيت وحده وحزبه من يتبنى هذا الخطاب، بل إن الليكود أيضاً وضعه ضمن برنامجه السياسـي الجديد. حيث اتخذ مركز الليكود في آخر يوم في السـنة قراراً يلزم قيادة الحزب في الحكومة ببسط القانون الإسرائيلي على كل مستوطنات الضفة الغربيـة، وهـو ما سـيعني ضـم المناطـق «ج» والتمييز في تطبيـق القوانين بين الفلسطينيين والإسرائيليين. واعتبرت حركة السلام الخطوة توجهاً صارخاً نحو تنفيذ الابرتهايد، وتشكل خطراً على مستقبل إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، وتدميـراً لحـل الدولتين.[٣٤] ويعيد تصويت الحزب علـى الضم قدم وزير المالية من الحزب موشيه كحلون مقترحاً بضم الكتل الاستيطانية، بيد أن مقترح كحلون لم يكـن جـاداً في ظل ذهاب رغبة الليكود إلى الضم الكامل دون إقصار الأمر على الكتل الاستيطانية.

لم يعد الحديث يـدور عـن إدارة الصراع، ولا عن البحث عن شريك لأن الشريك الحالي غير صالح، ولم يعد ثمة محاولات لتقديم أعلى سقف بالنسبة لإسرائيـل لحل مقبول للفلسطينيين، ما يجري الحديث عنه هو التعامل وكأن لا حاجة للحل.

أيضاً يمكن النظر إلى التشريعات والقوانين المتعلقة بضم مناطق وإقصاء أخرى ضمن حدود بلدية القدس ضمن هذا النسق، بجانب الحديث الذي لا يتوقف عن ضم منطقة الغور. بعبارة أخرى، تسعى كل التشريعات الإسرائيلية إلى جعل عملية التهام الأراضي الفلسطينية قانونية وإلى إقصاء الفلسطينيين خارج الحيز الذي سيتعامل معه الوعي الإسرائيلي جغرافياً. تبدو إسرائيل أكثر هوساً في التخلص على صعيد الوعي والتشـريع من الفلسـطيني والعيش في وهم نفيه الأبدي خارج تلك الأسوار. مثـلاً غاية القوانين المتعلقة بالقدس هي إخراج المناطق والبلدات الفلسـطينية خارج دائـرة السـيطرة الإسـرائيلية، ولا تكون هذه التجمعات تابعـة للبلدية. ويتعلق الأمر ذاته ببناء الجدار، وضم المستوطنات، وعزل القرى الفلسطينية، ومع إضافة الهاجس الأمني، فإن بناء نفق تحت أرضي في غزة لمنع تمدد الانفاق، ليس سوى للعيش في وهم أن لا فلسطينيين هناك.

وسط ذلك، تتزايد القناعة الإسرائيلية من أن احتمال حدوث اختراق ذي مغزى في المسـيرة السياسية اليوم هو ببساطة غير موجود. وقد لخص الصحافي شلومو

شمير ذلك بالقول «من يأمل أو يتوقع استئناف المسيرة السلمية، يشبه الملحد الذي يتوقع مجيء المسيح». [٣٥]

ومع هذا لم يتوقف الجدل في إسرائيل حول فرص السلام وآفاقه، صحيح أن لدى إسرائيل المقدرة على فعل ما تريد، ويبدو المجتمع الدولي عاجزاً عن فرض قرار واحد عليها ناهيك عن حل كامل، لكن أيضاً ما لم يقبل الفلسطينيون بالأمر الراهن، فإنه لا يعود خياراً. هل يمكن لإسرائيل أن تنجح في ضم المناطق المصنفة «ج» وغيرها لسيادتها؟ الحقيقة، كما تقول القلة الباقية على التفكير بالفلسطينيين أن الأمر لا يتعلق فقط بإسرائيل «إذ إن هذه المناطق هي التي يصبو العالم- وإن عجز عن فعل ذلك- إلى تحويلها لدولة تمتص أحلام وتطلعات الفلسطينيين القومية». يعدد شاؤوول اريئيلي أسباباً كثيرة تحول دون تحقيق ذلك مقارنة بما قامت به إسرائيل في المناطق التي قامت بتهجير السكان عنها عام ١٩٤٨. جزء من ذلك حقيقة أن المشروع الاستيطاني بعد خمسين سنة لم يحقق الهيمنة الديمغرافية أو المناطقية.[٣٦]

صحيح أن لدى إسرائيل المقدرة على فعل ما تريد، ويبدو المجتمع الدولي عاجزاً عن فرض قرار واحد عليها، لكن أيضاً ما لم يقبل الفلسطينيون بالأمر الراهن، فإنه لا يعود خياراً.

٤. صعود ترامب وتحوله إلى جزء من المشكلة

على عكس باراك أوباما، لم يأتِ الرئيس الأميركي الجديد دونالد ترامب للبيت الأبيض محملاً على بساط من التوقعات والآمال بأن يتوسط لإنهاء الصراع المزمن. كانت العبارات القاسية التي صدرت منه خلال حملته الانتخابية تحمل الكثير من سياساته المتوقعة خاصة فيما يتعلق بتعهده نقل السفارة إلى القدس، وحديثه أن المستوطنات لا تشكل عقبة أمام عملية السلام، بجانب إشاراته المتطرفة بحق العرب والمسلمين والدعم المطلق الذي تعهد به لإسرائيل. لم تكن ثمة بشارات في الأفق، وكان واضحاً أن الرئيس الجديد صديق مقرب من تل أبيب، رغم أن أحداً لم يكن يتوقع المدى الذي يمكن أن يذهب إليه في هذا القرب، وقد ذهب غير مذهب بعد ذلك.

فور فوزه تعهد ترامب بالعمل على تحقيق السلام العادل والدائم بين إسرائيل والفلسطينيين. وكتب في رسالة صدرت عنه ونشرت في «يسرائيل هيوم» أن أي اتفاق سلام يجب أن يتم التفاوض عليه بين الطرفين ولا يتم فرضه عليهما من قبل الآخرين. غير أن إشارات المديح التي كان يكيل بها ترامب لإسرائيل عكست بجلاء انحيازه الكبير لها. وقد وجاء في الرسالة ثمة «الكثير من القيم المشتركة بين أميركا وإسرائيل، مثل حرية التعبير وحرية العبادة وأهمية خلق فرص لكل المواطنين من أجل تحقيق أحلامهم». وإسرائيل «هي الديمقراطية الحقيقية الوحيدة والمدافعة عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط ومنارة أمل للعديد من الأشخاص». [٣٧]

لم يأتِ الرئيس الأميركي الجديد دونالد ترامب للبيت الأبيض محملاً على بساط من التوقعات والآمال بأن يتوسط لإنهاء الصراع المزمن.

لـم يقتصـر الأمـر علـى الرئيـس، بل إن نائبـه مايك بنـس أكثر قربـاً منه إلى إسـرائيل.[٣٨] كما هو حال مبعوثه للشـرق الأوسط جيسون غرنبيلات كذلك، إضافة إلـى صهره وكبير مستشـاريه جاريد كوشـنر اليهودي الأرثوذكسـي. والأخيران ليسـت لديهما خبرة ومهارات في المجال الدبلوماسـي ولا في الصراع في المنطقة بقـدر تعلقهما بمصالح إسـرائيل. والخلاصة، أن بوابـة البيت الابيض باتت بعيدة عن الفلسـطينيين بالمعنيين المـادي والمجازي. رغم ذلك، نجح الرئيس الفلسـطيني بترتيب لقاء مع الرئيس الجديد في أيار لم يرشح منه الكثير من الأمل غير عبارات المجاملة. لقد مثل غياب الرؤية فيما يتعلق بالشرق الأوسط سنة ترامب الأولى.[٣٩]

وسـاد اعتقاد أن ترامب سيسـتخدم علاقاته مع الأنظمة العربية بغية «الضغط على الفلسطينيين لوقف سعيهم إلى نزع الشرعية عن إسرائيل في المحافل الدولية، وإنهاء المساعدات الاجتماعية التفضيلية المقدمة لعائلات الأشخاص المنخرطين في النضـال ضد إسـرائيل، والاعتراف بوجود حركتين وطنيتـين وهويتين وطنيتين – يهودية وفلسـطينية – وهو السـبب وراء قبول إسرائيل بحل الدولتين». [٤٠] رغم ذلك لم يكن من الممكن الحديث عن رؤية لترامب لحل الصراع. مثلاً هو لا يهمه إن كان حل الدولتين أو حل الدول الواحدة هو الخيار، ما يهمه على ماذا يتفق الطرفان. بل من البداية أثيرت شكوك حول تأييد إدارة ترامب لحل الدولتين بصيغتها المعروفة، ففي شـباط أثار تصريح ترامب بأن الصراع «باسـتطاعته التعايش» مع حل دولة واحدة أو دولتين، شكوكاً حول سياسات إدارته. كما أنه يمكن النظر إلى برنامج الحـزب الجمهـوري «المراوغ» فيما يتعلـق بحل الدولتين على أنـه تملص أميركي تدريجـي مـن الالتـزام بصيغ الحـل الذي تعهدت بـه الإدارات السـابقة. بعبارة أخـرى، يبدو أن ترامب الذي أشـار إلى عبارات من قبيـل «الصفقة» لا يعتقد أن عليه أن يتقيد بالأطر السـابقة التي عمل وفقها أسـلافه في البيت الابيض. الشكل والمخـرج ليسـا مهمين، المهـم أن يتم التوصل إلى هذا الشـكل. وهذا اسـتمرار بطريقة مختلفة للوعي السياسي الأميركي الذي كان همه الحفاظ على المسيرة لا على السلام. لكن الذي يشكل افتراقاً عن الموقف الأميركي السابق أن الحل ليس بالضـرورة أن يكـون عبر حل الدولتين. تم ترك أماكن شـاغرة للخيارات الأخرى. ليس حل الدولة الواحدة فقط، بل يمكن النظر في بدائل عديدة. المهم بدائل تجلب السـلام. من هنا أزاحـت إدارة ترامب النقاش نحو الحـل الإقليمي والتطبيع بين العرب وإسـرائيل كأحـد مداخل تعزيز الحل مع الفلسـطينيين. رغم ذلك، يصعب القول إنه يوجد لدى إدارة ترامب خطة شاملة لمحادثات السلام، رغم كل الزيارات

التـي قـام بها مستشـاروه للمنطقة واللقـاءات التي عقدوها. وربمـا أكثر ما ميز خطاب إدارة ترامب، كان التأكيد على الدور الذي لا بد أن تقوم به الدول العربية دون الإفصاح عن طبيعة الحل. وظل الحديث عن صفقة القرن أبرز ما رشـح من أفكار الإدارة غير المعلنة.[٤١]

بـدأت إدارة ترامـب الضغـط على الفلسـطينيين مبكراً هذه السـنة على أكثر مـن محـور. وكان الحديث عـن تقليص المسـاعدات الأميركية للسـلطة أول هذه المحـاولات بحجـة أن الأموال المقدمة تسـاهم في تمويل «الإرهـاب» خاصة دعم عائلات المشـاركين في هجمات على إسـرائيل. وتم تصعيد الحديث عن ضرورة وقف السـلطة لبرامج دعم عائلات الشـهداء والجرحي والأسرى، بحجة أن هؤلاء مشـاركون في عمليات إرهابية. وسـنت الإدارة «قانـون تايلور فورس» – والذي يقضي بتقليّص المسـاعدات الأميركية إلى السـلطة في حال لم تتوقف الأخيرة عن «تسديد أي مدفوعات لقاء أعمال إرهابية ضد مواطنين أميركيين وإسرائيليين لأي فرد سُـجن بعد محاكمة عادلة وأُدين بارتكاب أفعال إرهابية مماثلة، بما في ذلك أي دفعات إلى أفراد أسـرته».[٤٢] وشـكل هذا تحدياً وطنياً وأخلاقياً للسلطة التي رفضت التعاطي مع ذلك. وتمثل الضغط الثاني في الحديث عن إغلاق مكتب المنظمة في واشنطن، وعدم التجديد السنوى لرخصة تشغيله.

بـدأت إدارة تـرامـب الضغط على الفلسطينيين مبكراً هذه السنة على أكثر من محور. وكان الحديث عن تقليص المساعدات الأميركية للسلطة أول هذه المحاولات بحجة أن الأمـوال المقدمة تساهم في تمويل "الإرهاب".

تزامـن هـذا مع زيادة مسـتوى التطابق فـي المواقف بـين إدارة ترامب وحكومة نتنياهو، خاصة خلال أزمة البوابات على مدخل الحرم الشريف، حيث مارست إدارة ترامب ومستشـاروه ضغوطا كبيرة على الرئيس الفلسطيني محمود عباس من أجل خفض مستوى اللهب في ردة الفعل الفلسطينية، وفي مرات كانت القيادة الفلسطينية تتعرض للابتزاز من أجل التسليم بالموقف الإسرائيلي. [٤٣]

وأبلـغ ترامـب عبـاس بنيته طرح خطة للسـلام خـلال لقائهمـا على هامش اجتماعـات الجمعيـة العامة للأمم المتحدة فـي أيلول ٢٠١٧ طالبـاً منه التروي والتحلـي بالصبـر، وعدم اتخاذ خطوات من شـأنها عرقلة الخطـة التي يعكف طاقمه على بلورتها. وكاد العام الأول من ولاية ترامب أن ينتهي دون أي تدخل حقيقي في عملية السلام، إلى أن جاء اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السـفارة إليها من تل أبيب. مثلت خطوة ترامب صدمة للفلسـطينيين وللكثيرين فـي العالـم، إذ إنها دلت أن الإدارة الجديدة حسـمت خياراتها في الإصطفاف مع تل أبيب. وبات الفلسطينيون على قناعة بعد هذه الخطوة أن واشنطن ليست وسـيطاً، بل طرف في الصراع. وقد عبرت القيادة الفلسـطينية عن موقفها هذا

مثلت خطوة ترامب بشأن القدس صدمة للفلسطينيين وللكثيرين في العالم، إذ إنها دلت أن الإدارة الجديدة حسمت خياراتها في الإصطفاف مع تل أبيب. وبات الفلسطينيون على قناعة بعد هذه الخطوة أن واشنطن ليست وسيطاً، بل طرف في الصراع.

بالتصريح أن واشنطن لا يمكن أن تكون وسيطاً في العملية السلمية، وعن توجهها للبحث عن وسطاء جدد. وقد رفض الرئيس الفلسطيني استقبال نائب الرئيس الأميركي مايك بنس خلال زيارته للمنطقة بعد ذلك. في الوقت ذاته، اعتبر عدد من الاستراتيجيين والباحثين الأميركيين أن ما قام به ترامب يتعارض مع السياسة التي اتبعتها كل الإدارات قبله، ويشكل ضراراً بالعلاقة مع الشركاء العرب وتعارضاً مع الحلفاء الأوروبيين.[٤٤]

ورغم ما صدر عن تصورات لاحقة لترامب، وحديث حول «صفقة القرن» غير واضحة المعالم، إلا أنه من غير المؤكد أن تلقى هذه التصورات قبولاً فلسطينياً. إذ إن الحديث يدور كما يبدو عن «رزمة إقليمية».[٤٥] فيما اعتبر ترامب في تصريحات لاحقة أن خطواته تشكل «نهجاً جديداً» لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وقد حاول بعض صناع السياسة الخارجية الأميركية التخفيف من وقع قرار ترامب ، مشيرين إلى أنه لا يعني انكارا لحقوق الفلسطينيين في القدس، بقدر ما هو إقرار بأن المدينة هي مركز الحكومة الإسرائيلية ،وأنها ستبقى دوماً عاصمتها – وأنه لا توجد مدينة أخرى يمكن أن تحل محلها. ووفق تفسير منسق عملية السلام السابق دينس روس وديفيد ماكوفسكي عضو مجلس العلاقات الخارجية، فإن إعلان الرئيس ترامب لا يستبعد فرضيات الفلسطينيين حول مكانة القدس بالنسبة لهم. على العكس، كما يوضحان، لقد «قال إن الولايات المتحدة لا تتخذ موقفاً حول مسألة الحدود الخاصة لسيادة إسرائيل في القدس أو حل الحدود المتنازع عليها. وأوضح أن هاتين المسألتين تخصان الطرفين المعنيين».[٤٦] إن فكرة ترامب هي أن الولايات المتحدة تميّز بين الاعتراف بواقع أن القدس كانت عاصمة إسرائيل منذ عام ١٩٤٩ والحاجة إلى إجراء مفاوضات لحلّ كافة مطالبات الإسرائيليين والفلسطينيين، بما فيها القضايا المتعلقة بالقدس. فعلى الإسرائيليين والفلسطينيين حلّ هذه المسائل بشكل مباشر ودون تدخل خارجي.[٤٧]

واصلت الإدارة الأميركية ضغطها على الفلسطينيين بأعلان البيت الأبيض بأن الإدارة تتجه لوقف تمويل وكالة الغوث "الأونروا" في حال عدم عودة الفلسطينيين إلى مفاوضات السلام.

وواصلت الإدارة الأميركية ضغطها على الفلسطينيين فيما بدا صراعاً بين البيت الأبيض والقيادة الفلسطينية، فلم تمض أيام على إعلان ترامب عن القدس حتى أعلن البيت الأبيض بأن الإدارة تتجه لوقف تمويل وكالة الغوث «الأونروا» في حال عدم عودة الفلسطينيين إلى مفاوضات السلام، الأمر الذي اعتبرته القيادة الفلسطينية رفعاً لمستوى التهديد، حيث قال المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية إن القدس ليست

للبيـع. ويكتب مـارس لينش المتخصص في علاقات البيـت الأبيض بالعالمين العربي والإسلامي في الواشنطن بوست إن ثمة ثلاثة أشياء يجب فهمها لفهم موقف ترامب من القدس:[٤٨]

- أولاً: لا يوجد عملية سلمية من شأن القرار أن يعيقها.
- ثانياً: لن يؤثر القرار على استراتيجيات الولايات المتحدة في المنطقة.
- ثالثـاً: التطـورات السياسـية في المنطقة سـتحدد مـا إذا كان القرار سينجح أم لا.

إسرائيلياً، تميز الخطاب الإسرائيلي تجاه قرار ترامب بمجموعة من الخصائص. بالطبع ما قام به ترامب يشـكل انتصاراً سياسـياً كبيراً لإسرائيل، لأنه يعني جملة مـن الأشـياء أهمها أن القوة العظمـي في العالم تنحاز لموقفها فـي واحدة من أهم قضايا الصراع. ليس أن موقف ترامب يشـكل انحيازاً صارخاً للرواية الإسـرائيلية عن وقائع التاريخ وصكوك الرب، لأن الكثير من سياسـي العالم ودوله تنحاز فطرياً ولأسـباب دينيـة للروايـة الصهيونية التاريخية، لكن ما قام به ترامب شـكل نقلة من الوعي إلى الممارسة، من الإيمان إلى العبادة. الأمر الذي سيعني لاحقاً أن مجموعة مـن الدول قد تنحو نحوه، حيث كسـر القرار الأميركي مـا كان يعتبر محرماً دولياً. كما سيكون لثقل التأثير الأميركي في السياسة الدولية وعلى الكثير من دول العالم، نتائج دافعة بهذا الاتجاه.

قوبل إعلان ترامب حول نية نقل السـفارة إلـى القـدس، وكذلك الاعـتـراف بها كعاصمة للدولة الإسـرائيـليـة، بـتـأيـيـد وإعـجـاب كـل أطـيـاف الخارطة السياسية الإسرائيلية الصهيونية، باستثناء حركة ميريتس التي اعتبرت الإعلان تأييداً لليمين وفرصة لتدعيمه.

وبشـكل عـام، قوبـل إعـلان ترامب حول نيـة نقل السـفارة إلى القـدس، وكذلك الاعتـراف بهـا كعاصمة للدولـة الإسـرائيلية، بتأييد وإعجاب كل أطيـاف الخارطة السياسـية الإسـرائيلية الصهيونية، باسـتثناء حركة ميريتس التي اعتبرت الإعلان تأييـداً لليمين وفرصة لتدعيمه.[٤٩] حيث اعتبر اليمين المتمثل في الحكم هذا التصريح انتصـارا كبيرا. كذلك لم تتخلف الأحزاب الصهيونية الأخرى عن هذا الانبهار بهذا القرار وتأييده، إذ اعتبر يائير لابيد أن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل صحيح وفـي وقتـه، وطالب كل المجتمـع الدولي بهـذا الاعتراف والتغاضي عـن التهديدات والتخوفات.[٥٠] وذهب رئيس المعسـكر الصهيوني الجديد، آفي جباي، أبعد من لابيد، قائلا إن «القدس الموحدة أهم من السلام فهي رمز.[٥١]

ورأي عاموس يلدلين رئيس الاسـتخبارات السـابق أن «خطاب ترامب يشـجع على إعادة فحص الافتراضات الأساسية والمسلمات التي قادت عملية السلام على مدى ربع قرن... يجسـد الخطاب للفلسـطينيين، خلافا لاعتقادهـم، أن الوقت ليس في صالحهم. إن استمرار الرفض المنهج لكل تنازل يساعد إسرائيل فقط على تحقيق ما تريده على

حسـابهم». [٥٢] واعتبر يدلين أن قرار ترامب يشـكل فرصة استراتيجية نادرة لـ«تسوية» الصراع الفلسـطيني – الإسـرائيلي، إذ يبين إمكانية كامنة وفرصة للتقدم في مسـيرة سياسية مختلفة، وفي ظروف مختلفة عن تلك التي اعتدنا عليها. فخطاب ترامب يشجع مناهج جديدة وفحصا متجددا لفرضيات العمل والمعادلات التي أدت إلى مسيرة السلام على مدى ربع قرن. [٥٣] وعليه، سيتوجب على إسرائيل أن تتعاطى مع مقترحات الرئيس ترامـب بعـد ذلك، ولا تفشـل خططـه إذا قدمها.[٥٤] هل ثمة ثمن باهظ على إسـرائيل أن تدفعـه؟[٥٥] يصعـب الجزم بذلك في ظل عدم تقبل الطرف الفلسـطيني لأي تدخل أميركي وإمعان الإدارة الأميركية في دفع الفلسـطينيين نحـو الجدار من خلال العقوبات ووقف الدعم للسلطة وللانروا.

من جانب آخر، وقف المرحبون بحذر يطالبون بخطوات عملية، حيث كتب يوسـي بيلين وتحدث عن أهمية الإعلان، وأنه مثير للمشاعر، لكن دعا لتجسيده على الأرض مـن خـلال نقل مبنى مؤقـت للسـفارة، وأن تذكر القـدس كعاصمة في المسـتندات والأوراق الرسـمية فـي الولايـات المتحـدة التي تكتـب حتى الآن «ولد فـي القدس» بـدلا من إسـرائيل في خانة الولادة في جواز السـفر الأميركـي للمواطن الأميركي الإسرائيلي المولود في القدس،[٥٦] خلافا للدول الأخرى، أو للإسرائيلي المولود في أي مدينة إسرائيلية أخرى. وهو ما أشار إليه أيضا الصحافي شاي نير، وأضاف مثالا آخر حول الخرائط لدول العالم المنشورة في موقع القسم السياسي الأميركي، حيث لا تظهر مدينة القدس مع إشارة «العاصمة» أسوة بباقي الدول.[٥٧]

ثمة قناعة إسرائيلية بأن السلام التعاقدي مع الفلسطينيين لم يعد ممكناً وفق الصيغ القديمة، وعليه فإن أي صيغ جديدة تسعى لحلول تعاقدية لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار التطورات على الأرض، ومن ضمنها وفي قلبها القدس.

ثمة قناعة إسـرائيلية بأن السـلام التعاقدي مع الفلسـطينيين لم يعد ممكناً وفق الصيغ القديمة، وعليه فإن أي صيغ جديدة تسعى لحلول تعاقدية لا بد أن تأخذ بعين الاعتبـار التطـورات على الأرض، ومن ضمنها وفي قلبهـا القدس، وعليه، فإن القلق على مسـتقبل عملية السـلام ليس مبرراً، من هنا ينبع الزخم الكبير والحفاوة الأكبر اللذين استقبل بهما إعلان ترامب.

وبحسـب البعض، فعند فحص تهديدات ترامب بوقف المسـاعدات، وربما إبطال فعالية الأونروا مع القانون المتعلق في القدس الذي أقر في الكنيست، وقرار الليكود بشـأن ضم الضفة الغربية، فإنه يصعب عدم الشـك بوجود خطة لتفكيك السـلطة وإلغـاء حـل الدولتين. [٥٨] ويقول حيمي شـاليف بـأن ترامب يعتقد أن الفلسـطينيين الذيـن تم إضعافهم سـيوافقون على العودة إلى طاولـة المفاوضات وفحص الصفقة النهائيـة التـي توجـد فـي جعبته. وكما يبـدو ، فإن ترامـب يعتقد أنه بقـوة الذراع والتهديد والإضرار بجيوب الفلسـطينيين، سـيجعلهم يتنازلون عن تطلعاتهم القومية

التي تتضمن عنصرا أساسيا، وهو أن تكون القدس عاصمة لهم، وردة فعلهم ليست بأكثر من «عاصفة إخبارية». [٥٩]

٥. صفقة العصر ؟!

تناقضت الروايات والتقارير والتصريحات حول فحوى صفقة القرن، لكن المؤكد أنها تسعى لتجاوز الأطر القائمة لمرجعيات عملية السلام وللمبادرات التي طرحت قبل ذلك، سواء من قبل الرؤساء الأميركيين أو المجتمع الدولي. وفيما اتفقت المصادر على أنها تركز على السلام الشامل في المنطقة، خاصة تطبيع علاقات العرب مع إسرائيل، فإنه المعروض فيها على الفلسطينيين لم يكن ليلامس أقل سقف منخفض قد يقبلون به. وعلى ما يبدو، لا تتعلق الصفقة بالفلسطينيين فقط بل بالإقليم، حيث ثمة تشديد على الحل الإقليمي بين العرب وإسرائيل الذي قد يكون على حساب الحل الثنائي بين الفلسطينيين وإسرائيل. وكان الرئيس عباس قد أشار في خطاباته، خاصة خطابه أمام المجلس المركزي المنعقد في ١٤ كانون الثاني ٢٠١٨، إلى أن المبادرة العربية التي يتمسك بها العرب تشترط الحل الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية قبل أي تطبيع للعلاقات بين العرب وإسرائيل، في إشارة إلى محتوى الصفقة الأميركية الغامضة.

تناقضت الروايات حول فحوى صفقة القرن، لكن المؤكد أنها تسعى لتجاوز الأطر القائمة لمرجعيات عملية السلام وللمبادرات التي طرحت قبل ذلك، سواء من قبل الرؤساء الأميركيين أو المجتمع الدولي.

ووفق تقرير قدمه صائب عريقات للمجلس المركزي، تشمل خطة ترامب ضم الكتل الاستيطانية الكبرى بالضفة لإسرائيل، وإعلان قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح، وإبقاء السيطرة الأمنية لإسرائيل، إلى جانب الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، مع انسحابات تدريجية لإسرائيل من مناطق فلسطينية محتلة. وتقترح الخطة ان تكون ضواحي القدس – بلدة أبو ديس– (خارج الإطار ٦ كيلومتر) عن حدود ١٩٦٧ عاصمة لهم. وأشار عريقات إلى أن نتنياهو يطلب ضم ١٥ ٪ فيما تقترح خطة ترمب ضم ١٠٪ . وتشير الخطة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية، وإعادة تموضعها تدريجياً، خارج المناطق (أ + ب) ، في الضفة الغربية، مع إضافة أراض جديدة من المنطقة (ج)، وذلك حسب الأداء الفلسطيني (دون تحديد جدول زمني)، وتعلن دولة فلسطين بهذه الحدود. ووفق الخطة، تعلن واشنطن عن «مفهوم أمني مُشترك لدولة إسرائيل ودولة فلسطين كشركاء في السلام».ويشير هذا المفهوم إلى (١) أن دولة فلسطين «منزوعة السلاح مع قوة شُرطية قوية»، و (٢) إيجاد تعاون أمني ثنائي وإقليمي ودولي، بما يشمل مشاركة الأردن ومصر وواشنطن، ويظل الباب مفتوحاً أمام دول أخرى، و(٣) وجود قوات إسرائيلية على

طول نهر الأردن والجبال الوسطى، وذلك لحماية الدولتين، و (٤) «تُبقى إسرائيل على صلاحيات الأمن القصوى بيدها لحالات الطوارئ. وتضمن إسرائيل حرية العبادة للجميع. .ويتضمن البند العاشر من الخطة إيجاد ممر آمن بين الضفة وقطا ع غزة تحت سيادة إسرائيل، فيما تظل المعابر الدولية بمشاركة فلسطينية فاعلة مع صلاحيات الأمن القصوى بيد إسرائيل. وتبقي الخطة على المياه الإقليمية، والأجواء، والموجات الكهرومعناطيسية تكون تحت سيطرة إسرائيل، دون الإجحاف بحاجات دولة فلسطينية. أما قضية اللاجئين فيتم حلها من خلال دولة فلسطين.»[٦٠]

يصعب الآن الحديث عن جهود أميركية لتمرير مثل تلك الصفقة، إذ إن إعلان ترامب بشأن القدس وضع واشنطن في نسق لا يمكن فيه أن يتم قبولها وسيطاً. وتأسيساً، إذا كان من البداية ثمة شك كبير في قدرة الرئيس الأميركي على ردم الهوة وتقديم حلول مقبولة على الطرفين، فإنه مع إعلانه، لم يعد من الممكن تخيل حدوث ذلك، ولم يعد ثمة فرصة لأن تحدث هذه الصفقة. فبالنسبة للفلسطينيين، ليس المعروض عليهم دولة، بل حكم ذاتي أبدي.[٦١]

يصعب الآن الحديث عن جهود أميركية لتمرير مثل تلك الصفقة، إذ إن إعلان ترامب بشأن القدس وضع واشنطن في نسق لا يمكن فيه أن يتم قبولها وسيطاً.

٦. الممارسة الفلسطينية في مواجهة السياسات الإسرائيلية

لم يكن الفلسطينيون– لا في الضفة ولا في غزة – معنيين بالتصعيد بشكل كبير على المستوى الميداني. فالتصعيد الميداني المنضبط ميز الاشتباكات بين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية[٦٢] كما ميز ضبط النفس ردة فعل حماس على الغارات الإسرائيلية على غزة. والقناعة في إسرائيل أن خيارات الطرفين الفلسطينيين هي عدم تغيير قواعد اللعبة.[٦٣]

وواصل الفلسطينيون انضمامهم إلى المنظمات والهيئات الدولية، وكان الانضمام الأهم هو إلى منظمة الشرطة الجنائية الدولية «الانتربول» في أيلول بعد أن حصلت على التصويت اللازم لذلك في مؤتمر المنظمة في بكين. وحصلت فلسطين على دعم ٧٤ دولة، أي أكثر من الثلثين. وقالت إسرائيل –بكلمات مايكل أورين نائب وزير إسرائيلي للشؤون الدبلوماسية –إن الشرطة الدولية التي تسعى لتعزيز التعاون لمكافحة الجريمة والإرهاب عبر الحدود جعلت العالم مكانا أقل أمناً بالسماح بدخول الفلسطينيين. واعتبر الدبلوماسي السابق والخبير القضائي الان باكر أن «محاولة الفلسطينيين تسييس هذه المنظمة المهنية للغاية، مضرة للانتربول». وقال إن الفلسطينيين لن يتمكنوا، بعد انضمامهم إلى «الانتربول»، من إصدار مذكرات توقيف بحق مواطنين إسرائيليين».[٦٤]

واصل الفلسطينيون انضمامهم إلى المنظمات والهيئات الدولية، وكان الانضمام الأهم هو إلى منظمة الشرطة الجنائية الدولية "الانتربول" في أيلول.

فـي جانب آخر، صوتت اليونسـكو علـى قرار جديد يعتبر إسـرائيل محتلة لمدينة القدس، ورفض سـيادتها عليها. ونجح الفلسـطينيون بتأمين موافقة ٢٢ عضواً مقابل معارضة عشـرة أعضاء علـى القرار. هاجم نتنياهو القرار وقال إن إسـرائيل تكفر بمنظمة اليونسـكو، ولا تؤمن إلا بحقيقة أن القدس ملك لها موحدة وإلى الأبد، وسـتظل تحت سيادتها وهي قدس أقداسها. وكان المجلس التنفيـذي للمنظمة الدوليـة قد أصدر عام ٢٠١٦ قراراً اعتبر الحرم الشـريف مكاناً مقدساً للمسلمين.

واصـل الرئيس عبـاس جـهوده الدبلوماسية لمحاصرة المواقف الإسـرائيـلية مـن خـلال الـزيـارات الـعـديـدة الـتـي قـام بـها لأوروبـا بـدولـها ومـؤسـساتـها، وللكتل الإقـلـيـمـة المختلفة فـي آسيا وأفريقيا والعالم الإسلامي.

ولـم يكد يمر شـهران حتى صوتـت المنظمة ذاتها على قرار يعلـن البلدة القديمة فـي الخليل «منطقـة محمية» لكونها «تتمتع بقيمة عالية اسـتثنائية». وأدرجت البلدة القديمـة علـى لائحة التراث العالمي ولائحة التراث المهـدد. واعتبرت وزارة الخارجية الإسـرائيلية القـرار «وصمة عـار»، وأن المنظمة تـروج للتاريخ الزائـف، فيما اتهم ليبرمـان المنظمـة بأنهـا منحازة سياسـياً ومخجلـة ومعادية للسـامية. مؤكداً أن «القرارات التي اتخذتها مشـينة ومن شـأنها أن تضر بحقنـا التاريخي على الحرم الإبراهيمي وحقنا بالأرض».

مـن جهة أخـرى، واصل الرئيس عبـاس جهوده الدبلوماسـية لمحاصرة المواقف الإسـرائيلية من خـلال الزيارات العديدة التي قام بها لأوروبا بدولها ومؤسسـاتها، وللكتل الإقليمة المختلفة في آسيا وأفريقيا والعالم الإسلامي. كما ركز الفلسطينيون على مطالبة العالم بالاعتراف بالدولة الفلسطينية دون أن تثمر هذه الجهود كثيراً في أوروبـا تحديـداً، رغم المواقف الإيجابية الكثيرة التـي حصلوا عليها. وبكلمة أخرى، ترافـق التصعيـد الميدانـي في ردة فعل الفلسـطينيين على سياسـات إسـرائيل مع تصعيد دبلوماسي تنوعت وجهته.

٧. الوضع في القدس

١.٧ استمرار مساعي تهويد المدينة

واصلت إسرائيل محاولاتها الحثيثة لتهويد القدس، وتركيز التواجد اليهودي فيها على حسـاب السكان الفلسطينيين. شمل هذا اتباع سياسات في كل مناحي الحياة من تكثيف الاسـتيطان وتمزيق التواصل بين الأحياء الفلسـطينية، وتكثيف مصادرة المباني وإحلال سكان يهود فيها، إلى مد الطرق والأنفاق والجسور وخطوط القطار، إلى أسرلة التعليم. وترافق ذلك مع تشريعات تحاول مأسسة ذلك وتخصيص المبالغ اللازمـة لـه، حيث صادقت بلديـة الاحتلال على أضخم ميزانية سـنوية في تاريخها

واصـلـت إسـرائـيـل مـحـاولاتـها الحثيثة لتهويد القدس، وتركيز التواجد اليهودي فيها على حساب السكان الفلسطينيين.

وصلت إلى ٧,٣٧ مليار شـيكل. وذكر تقرير فلسـطيني أن ٢٢٪ من مساحة البلدة القديمة تم تهويدها.[٦٥]

ووفق الإحصائيات الفلسـطينية، صادقت السلطات الإسرائيلية في ٢٠١٧ على بناء نحو (٥٥٠٠) وحدة اسـتيطانية في مدينة القدس ومحيطها، حيث تمت المصادقة على بناء (٨٥٤) وحدة في مستوطنة «راموت»، و(٦١٨) في «رامات شلومو» و(٥٦٦) في «بسـغات زئيف»، و(٥٤٩) في «معاليه ادوميم»، و(٧٣٧) في مسـتوطنة «غيلو»، و(١٨) في بيت حنينا، و(٣٤٠) في مستوطنة «النبي يعقوب»، بالاضافة إلى (١٧٦) في «نوف صهيـون» فـي جبل المكبـر ، و(١٦٠٠) في «جفعـات همتوس» بهدف أغلاق المسـاحة الفاصلة بين مستوطنتي «هارحوماه» و«جيلو» جنوباً. كما قررت حكومة الاحتلال ضم ٢٥٠ دونما تقع قرب مستوطنة «ارنونا».

وخلال العام، هدمت جرافات الاحتلال (١٩٩) بيتاً ومنشـأة للمواطنين المقدسـيين، وشـملت عمليـات الهدم معظـم أحياء وبلدات المدينة المقدسـة، وأدت إلى تشـريد نحو (٧٦) أسـرة من ضمنها (٢٥٠) طفلاً. وافتتح كنيس يهودي أسـفل أساسـات مصلى قبـة الصخـره المشـرفة، بعد اثني عشـر عاما من الحفـر والتنقيـب. وتابعت الحكومة الإسرائيلية جهودها لأسرلة المنهاج حيث ميزت ايجاباً لصالح المدارس التي تعمل وفق المنهاج الإسرائيلي، وقامت ببناء غرف صفية جديدة فيها.[٦٦]

افتتحت سلطات الاحتلال أنفاقاً استيطانية تربط بين مدينة القدس المحتلة و"تل أبيب" بمدة زمنية لا تتجاوز نصف ساعة، وتم افتتاح نفق في المنطقة الجنوبية للمسجد الأقصى على مسافة (٢٠٠) متر من باب المغاربة.

وعلـى صعيد الطرق، افتتحت سـلطات الاحتلال أنفاقاً اسـتيطانية تربط بين مدينة القدس المحتلة و«تل أبيب» بمدة زمنية لا تتجاوز نصف ساعة، وتم افتتاح نفـق فـي المنطقة الجنوبية للمسـجد الأقصـى على مسـافة (٢٠٠) متر من باب المغاربة، وذكرت تقارير عن البدء بربط حائط البراق بالقطار القادم من تل ابيب من خلال حفر نفق بعمق ٥٠ مترا ويصل طوله إلى ٢كم، وبناء قطار هوائي يصل حائط البراق بجبل الزيتون.

كمـا قامت سـلطات الاحتـلال بافتتاح طريق رقم (٢١) الذي يربط مسـتوطنات رمات شلومو وبسغات زئيف وعطاروت. وصادقت حكومة الاحتلال على بناء مصعد كهربائـي، وعلـى حفر نفق بطـول ٦٥مترا بين مخرج المصعد وحائـط البراق، وعلى مشروع «سكة الحديد المعلقة» التي تهدف لتسهيل وصول آلاف المستوطنين للحائط.

وتم الإعـلان عـن خطة سيشـرع في تنفيذها فـي العام ٢٠١٩ لإنشـاء «القطار الهوائـي والأرضي» الاسـتيطاني، والذي يشـمل ثلاثة مسـارات تلتقي جميعها في بـاب المغاربـة. وأعلنت بلدية الاحتـلال عن إقامة متنزهين على سـفوح جبل الزيتون تحت اسـم «عوزيا» و«متنزه منتصف الارتفاع»، فيما تم نشر خطة لبناء ستة فنادق

تتضمـن ١٣٠٠ غرفـة فندقية علـى أراضي جبل المكبر، وتم الكشـف عن النية لبناء «حديقة وطنية»، تبدأ من بركة السـلطان إلى بئر أيوب بطول ٨٠٠ متر على مسـاحة ٣٧ دونما، في منطقة وداي الرباب.[٦٧]

وتم الكشـف عـن خطة لتركيب ألف كاميرا في شـوارع القـدس بهدف تعزيز السـيطرة داخـل أحيائها العربيـة والتحكم بكل النشـاطات داخلها، وأطلق على المشـروع « نظرة إلى القدس»، ونشـرت الشـرطة منظومة «تنصـت» في مدينة القدس، بذريعة تقوية مركز الخدمات التابع للشرطة الإسرائيلية، وأنشأت شرطة الاحتلال وحدة شـرطة جديدة قوامها ٢٠٠ شـرطي خاصة بالمسـجد الأقصى ومحيطه. وذكرت التقارير أن عدد الكنس داخل البلدة القديمة وحولها بلغ (١٠٤) منها (٧٥) داخل أسوار البلدة القديمة.

ميدانياً، استشـهد خلال العام ١٢ مواطناً مقدسـياً خلال اعتداءات الجيش والشرطة على المواطنين. وذكر تقرير فلسطيني أن العام ٢٠١٧ شهد أعلى نسبة اعتقـالات فـي العاصمة، حيث بلـغ تعداد من تم اعتقالهـم ٢٤٣٦ مواطناً ثلثهم من الأطفال . كما أبعدت السلطات نحو ١٧٠ مواطناً لفترات زمنية متفاوتة.[٦٨]

ميدانياً، استشهد خلال العام ١٢ مـواطـنـاً مـقـدسـيـاً خـلال اعتداءات الجيش والشرطة على المواطنين.

وبلغت حالات الاعتداء الإسـرائيلي على المسـجد الأقصى والمصلين بداخله، ٩٠٠ اعتداء خلال العام. واستباح آلاف المستوطنين، أكثر من مرة باحة حائط البراق، ونظموا احتفالات وصلوات وشـعائر تلمودية.وكان المستوطنون شرعوا بالوصول إلى القدس القديمة بمسيرات متعددة، صاحبتها أعمال عربدة بحماية قوات الاحتلال، وصولا إلى باحة البراق. ودعت منظمات متطرفة تسعى لإقامة الهيكل إلى مسـيرات في مناسـبات مختلفة في البلدة القديمة، الأمر الذي كان يقود إلى مواجهات مسـتمرة مع المرابطين الفلسـطينيين، ومع شـبان وشابات المدينة الذين تقوم شرطة الاحتلال بالاشتباك معهم وقمعهم واعتقالهم.

وكان الكنيسـت صادق بالقراءتين الثانية والثالثة على قانون «القدس الموحدة» الذي منع أي حكومة إسـرائيلية من التفاوض على أي أجزاء من القدس إلا بعد موافقـة غالبيـة نيابية لا تقل عـن ثمانين عضواً من أصـل ١٢٠. ويعتبر القانون تعديلاً لقانون سـابق يتطلب فقط الحصول على موافقة ٦١ عضواً من أجل ذلك. ونـص القانون على السـماح بالعمل على فصل بلدات وأحيـاء عربية عن القدس تقع خارج جدار الفصل العنصري وضمها إلى سلطة بلدية إسرائيلية جديدة.

ورفض الفلسـطينيون تصويت الكنيسـت على قانون القدس الموحدة معتبرين إيـاه إمعانـاً بتقويض أي فرص لتحقيق السـلام. وقال الناطق باسـم الرئاسـة

الفلسطينية نبيل أبو ردينة إن إعلان ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وتصويت الكنيست الإسرائيلية على القانون المذكور «بمثابة إعلان حرب على الشعب الفلسطيني وهويته السياسية والدينية». وبجانب تعقيد القانون لأي عملية تفاوض على القدس، فإنه يعقد حتى الانسحاب من المناطق العربية حولها. إذ يسمح مشروع القانون بإعادة رسم حدود بلدية القدس، بحيث تبقى مناطق في المدينة تحت السيادة الإسرائيلية، دون أن تبقى جزءا من حدود العاصمة. وعليه إذا قررت الحكومة أن تتنازل عن هذه المناطق، فإنها لن تخضع إلا للاستفتاء الوطني كما هو الحال بالنسبة لأي أرض إسرائيلية ذات سيادة، ولكن ليس الحصول على ثلثي أصوات الأعضاء. ويستهدف مثل هذا الإجراء كفر عقب شمال المدينة ومخيم شعفاط وعناتا في شرق المدينة.

٢.٧ قضية البوابات : الضغط الشعبي المقدسي وتراجع إسرائيل

شكل «صراع البوابات» الصراع الميداني الأبرز بين إسرائيل والفلسطينيين في المدينة المقدسة. فعقب قيام ثلاثة مواطنين من أم الفحم بقتل شرطيين في البلدة القديمة في تموز ٢٠١٧ قامت الشرطة الإسرائيلية بوضع بوابات الكترونية لتفتيش الداخلين للصلاة في الحرم، الأمر الذي رفضه الفلسطينيون واعتبروه تقييداً لحرية العبادة، ورفضوا الانصياع له.

شكل "صراع البوابات" الصراع الميداني الأبرز بين إسرائيل والفلسطينيين في المدينة المقدسة.

ورفض المصلون الفلسطينيون لأكثر من أسبوع الدخول للمسجد الأقصى من خلال البوابات. وكانوا يتجمهرون خارج البوابات وهناك يؤدون الصلاة. في المقابل، واصلوا الاحتجاج بالآلاف ضد هذه البوابات عبر التظاهر والاشتباك مع شرطة الاحتلال. ولأول مرة منذ إحراقه عام ١٩٦٩ لم تتم صلاة الجمعة في المسجد الأقصى. وأقام الفلسطينيون الصلاة على بوابات المسجد وفي أزقة البلدة القديمة حيث ألقى الشيخ عكرمة صبري، خطيب المسجد الأقصى، خطبة الجمعة في منطقة باب الأسباط. سياسياً دعمت القيادة الفلسطينية مواقف المقدسيين وساندتها. وأعلن الرئيس عباس تجميد كل أشكال الاتصال مع السلطات الإسرائيلية على كافة المستويات يوم ٢٠١٧/٧/٢٢ وأعلن عن تخصيص ملايين الشواكل لدعم صمود أهل المدينة.

تعقدت الأمور على الأرض، وبدا أن حالة من الركود المشوب بالعناد ستسيطر على المشهد. كان التراجع عن تركيب البوابات سيبدو تنازلاً كبيراً للفلسطينيين من قبل إسرائيل، ما يعني أن مثل هذه الأوضاع قد تنشأ في المستقبل. وبات نتنياهو عالقاً

في البوابات الإلكترونية كما يقترح بن كسبيت.[٦٩] وجاءت حادثة السفارة الأردنية لتضع سلماً للنزول عن الشجرة. حيث، فيما بدا أنه محاولة لترطيب الأجواء مع الأردن بعد قتل حارس السفارة الإسرائيلية في عمان لأردنيين، تم تفكيك البوابات.

وفي محاولة لحفظ ماء وجهها، قامت الشرطة الإسرائيلية بتثبيت أعمدة حديدية عليها «كاميرات ذكية» في مدخل باب الأسباط، في الجدار الشمالي للمسجد الأقصى، فيما بدا أنه بديل للبوابات الإلكترونية التي أجبرت إسرائيل على إزالتها، الأمر الذي جوبه بالرفض الفلسطيني حيث امتنع الفلسطينيون عن دخول المسجد الأقصى. وقالت المرجعيات الإسلامية بالقدس: «نؤكد الرفض القاطع للبوابات الإلكترونية وكل الإجراءات الاحتلالية كافة، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الواقع التاريخي والديني في القدس ومقدساتها، وعلى رأسها المسجد الأقصى.»[٧٠] المؤكد أن إسرائيل تراجعت أمام الضغط الشعبي الفلسطيني، رغم التخريجات التي يمكن أن يتم صوغ هذا التراجع من خلالها.

كان يجب -في قضية البوابات الإلكترونية، وفق آراء إسرائيلية كثيرة- إدارة الأزمة بطريقة أكثر حكمة، وكان يمكن استثمار التراجع عن تركيبها مثلاً في توطيد العلاقات مع العرب، لا أن يبدو الأمرضوخاً لضغوطات الفلسطينيين.

فالقناعة أن إسرائيل تراجعت وهزمت في قضية البوابات الإلكترونية، حيث كان يجب وفق آراء إسرائيلية كثيرة إدارة الأزمة بطريقة أكثر حكمة وكان يمكن استثمار التراجع عن تركيبها مثلاً في توطيد العلاقات مع العرب، لا أن يبدو الأمرضوخاً لضغوطات الفلسطينيين.[٧١] لكن حتى هذه لا يفيد أمام حقيقة مناعة الرفض الفلسطيني المقدسي من جهة، وإسناد هذا الموقف سياسياً وفصائلياً.

وركزت إسرائيل كثيراً على محاولة فهم ما يجري، حيث لم تكن المناطق الفلسطينية متوترة بهذا القدر منذ زمن، كما أن ردة الفعل الفلسطينية الرسمية بدت مستهجنة بالنسبة لإسرائيل، فالقيادة الفلسطينية هي من تحرض الشارع لمواجهة السياسات الإسرائيلية. رأت إسرائيل في أبو مازن محركا أساسيا لأحداث المواجهة في المدينة. الآن قرر أن يغيّر «جلده». [٧٢] الشعور بالخذلان الكبير لدى أبو مازن دفعه إلى هذه التصعيد وفق تقارير إعلامية إسرائيلية.[٧٣]

بيد أن نهاية صراع البوابات لم يعن نهاية الاحتكاك والتوتر في المدنية، حيث جاء إعلان ترامب بعد نهاية أزمة البوابات ليعيد إشعال الفتيل مرة أخرى في المدينة التي لم تهدأ يوماً.

تواصلت سياسة الاستيطان الإسرائيلية بوتيرة متصاعدة، بحيث لم يقتصر الأمر على تزايد البناء، بل سارعت الحكومة الإسرائيلية إلى سن التشريعات التي تعزز من «شرعية» المستوطنات القائمة.

٨. تعزيز مشروع الاستيطان

تواصلت سياسة الاستيطان الإسرائيلية بوتيرة متصاعدة، بحيث لم يقتصر الأمر على تزايد البناء، بل سارعت الحكومة الإسرائيلية إلى سن التشريعات التي تعزز من شرعية المستوطنات القائمة، وصارت المواقف حول عدم التخلي

عن المستوطنات نغمة سائدة ومحببة، وبات يتم استذكار ما تم من «خطأ» حين قررت إسرائيل ترك مستوطنات القطاع، وفي هذا السياق صرح نتنياهو: لقد عدنا إلى هنا وسنبقى هنا للأبد، ولن يتم القيام باقتلاع بلدات في أرض إسرائيل بعد اليوم، وعلى فكرة، قد ثبت سابقاً أن هذا لا يساعد في تحقيق السلام .لقد اقتلعنا بلدات وعلى ماذا حصلنا بالمقابل؟ حصلنا على صواريخ أطلقت علينا. هذا لن يتكرر. وهناك سبب آخر لقيامنا بصون وبرعاية هذا المكان وهو لأن هذا المكان يصوننا»، في إشارة إلى المستوطنات. بل إن مهمة تطوير المستوطنات هي مهمة مشتركة يجب العمل عليها دائماً. يضيف نتنياهو: هنالك موجة من التطوير والبناء في يهودا والسامرة. نقوم بذلك بشكل يتحلى بالتعاون والشراكة ومن منطلق شعورنا بأن هذه هي مهمة مشتركة. نصون الاستيطان ونعززه.[٧٤]

وتقول منظمة السلام الآن الإسرائيلية أن حركة البناء الاستيطاني الحالية غير مسبوقة في تاريخ الضفة الغربية منذ احتلالها عام ١٩٦٧، وحذرت من أنها تحدث أضراراً جسيمة لفرص تحقيق حل الدولتين. وقالت المنظمة إن زيادة تعداد المستوطنين والوحدات الاستيطانية وتوسيع وزيارة الطرق الالتفافية وهدم البيوت وتغير المفاهيم القانونية والتشريعات الجديدة في الكنيست، كل ذلك يقود إلى وضع راهن يعني ضم المنطقة «ج». ودون أن تعلن ذلك، فإن حكومة إسرائيل تمنع أي فرص لوجود تواصل في مناطق الدولة الفلسطينية المنتظرة، وتتعامل مع المناطق «ج» على أنها مناطق إسرائيلية.[٧٥]

وركزت الإجراءات الإسرائيلية على محاولة منح مزيد من السلطة والتحكم للمستوطنين، ومحاولة دفع الفلسطينيين للتعامل معهم. حيث ذكرت تقارير أنه حين احتج ملاك الأراضي الفلسطينيين بأن أراضيهم في الأغوار تم منحها لمستوطنين، طلب منهم التواصل مباشرة مع المستوطنين من أجل تسوية الأمر. ينطبق الأمر ذاته على محاولة منح استقلال وتمكين وسيادة خاصة للمستوطنين على حساب المواطنين الفلسطينيين. فلم يعد الأمر يقتصر على تقويتهم وتقوية شوكتهم عبر السلاح ونقاط الحماية والحراسة وعزل التجمعات الفلسطينية عنهم، بل ثمة بحث نهم عن تشريعات وقوانين تجعل منهم قوة قانونية يجب التعامل معها حتى من قبل الفلسطينيين. ولعل التطور الأبرز قانونياً كان موافقة وزير الدفاع ليبرمان منح المستوطنين حق إقامة بلدية خاصة بهم وسط مدينة الخليل.

ترافق ذلك مع استمرار مشروع البناء والتوسع في المستوطنات بشكل غير مسبوق. وتشير تقديرات إسرائيلية إلى أن نحو ٦٤٠ ألف مستوطن يعيشون في الضفة الغربية، وضمنها مدينة القدس (تضم نحو ٢٢٠ ألف مستوطن).[٧٦] وذكر مركز دراسات الأرض أن دولة الاحتلال قامت خلال العام ٢٠١٧ بمصادرة (٩٧٨٤) دونما من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس، وهدمت حوالي (٥٠٠) مسكن ومنشأة، وهددت بالهدم حوالي (٨٥٥) مسكناً ومنشأة، وقامت بإنشاء (٨) بؤر استيطانية جديدة، وتقوم بإنشاء حوالي (٣١٢٢) وحدة سكنية جديدة، داخل وتوسيعاً لحوالي (٦٠) مستوطنة.[٧٧]

عمل المشروع الاستيطاني على تحقيق التوجهات الإسرائيلية القاضية بعدم وجود حل مع الفلسطينيين، وأن الأمر الراهن هو أقصى ما يمكن للفلسطينيين أن يحصلوا عليه.

وأعلن وزير شؤون القدس زئيف إلكين أن الهدف هو الوصول إلى مليون مستوطن خلال الأعوام العشرين المقبلة.[٧٨] وتعزز الخطط التوسعية الإسرائيلية من جهة والتشريعات المطروحة توجهات الحكومة الإسرائيلية لفصل جنوب الضفة الغربية عن الوسط. في هذا الإطار، طرح عضوا الكنيست يواف كيش ويسرائيل كاتس من الليكود في ٢٠١٧/٣/٢٢ مقترح قانون «القدس الكبرى»[٧٩] الذي يتضمن ضم ١٥٠ ألف مستوطن من سكان مستوطنات معليه ادوميم، جبعات زئيف، غوش عتصيون، افرات وبيتار عيليت. [٨٠]

وتأسيساً فقد عمل المشروع الاستيطاني على تحقيق التوجهات الإسرائيلية القاضية بعدم وجود حل مع الفلسطينيين، وأن الأمر الراهن هو أقصى ما يمكن للفلسطينيين أن يحصلوا عليه، بحيث يتم مشاطرة الضفة الغربية بين شعبين يعيش كل واحد منهما في مناطقه. التشريعات التي تتم، وطبيعة التخطيط الاستيطاني الذي يخلق تواصلاً بين المستوطنات عبر شبكات الطرق والأنفاق ويدفع الفلسطينيين للعيش في معازل مغلقة، كلّها تقود إلى نضوج حل الأمر الراهن.

٩. إسرائيل وغزة

ظلت غزة حاضرة في النقاش الإسرائيلي الداخلي وفي تطوير السياسات تجاه الفلسطينيين بوصفها واحدة من أشد مناطق الاشتباك مع الفلسطينيين خطراً وتوتراً. ورغم أن ثلاث سنوات مضت على آخر عدوان إسرائيلي على القطاع، حيث وصلت الصواريخ المصنعة محلياً إلى تل أبيب وحيفا، فإن القطاع شهد بشكل مستمر ومتقطع لحظات تسخين كادت أن تقود إلى اشتعال اللهب. وخلال كل ذلك لم يغب السؤال الإسرائيلي الكبير حول مستقبل الوضع في غزة، وكيف يمكن لإسرائيل أن تتصرف مع هذا الوضع. ظهرت المصالحة الفلسطينية كعامل مؤثر

ظلت غزة حاضرة في النقاش الإسرائيلي الداخلي وفي تطوير السياسات تجاه الفلسطينيين بوصفها واحدة من أشد مناطق الاشتباك مع الفلسطينيين خطراً وتوتراً.

في هذا النقاش، حين بدا أن غيوم الانقسام ستنقشع، كما أن السياق الإقليمي وتطوره في سيناء أيضاً يساعد في تعجيل وتسخين النقاش حول غزة.

وواصل الجيش الإسرائيلية قصفه لمواقع مختلفة في قطاع غزة خلال العام، تحت ذرائع متعددة، منها ما تقول عنه إسرائيل بأنه ردة فعل على إطلاق قذائف على المناطق الإسرائيلية من داخل القطاع، ومنها ما يتعلق بمهاجمة ما تدعي إسرائيل أنه أماكن لتصنيع السلاح، أو أماكن يعتقد بوجود أنفاق فيها. حيث لم يكد يمر أسبوع خلال العام الماضي دون أن تقصف فيه الطائرات الإسرائيلية مواقع في القطاع أو تقوم البوارج الحربية بمضايقة الصيادين أو الدبابات بتجريف أراض على الحدود. بيد أن مراجعة الكثير من الأماكن التي تم قصفها تكشف عن استهدافات متعددة الأشكال للمناطق المدنية وللصيادين وللمزارعين على الحدود. وخلال كل ذلك، كانت أخبار الجيش تتحدث عن سقوط صواريخ على منطقة غلاف غزة من قطاع غزة، وفيما لم تكن حماس تعلن مسؤوليتها عنها دائماً، فإن إسرائيل، كانت تحملها المسؤولية عن تصرفات تلك المنظمات بوصفها القوة الفعلية على الأرض.

استشهد خلال العام ٣٨ مواطناً في قطاع غزة جراء الاعتداءات الإسرائيلية المختلفة، وأصيب نحو (١٣١٠) مواطنين بجروح مختلفة.

تم تقديم حركة الجهاد الإسلامي على أنها القوة التي من شأن تصرفات أعضائها ومطلقي الصواريخ فيها توتير الوضع مع إسرائيل. وربما يعتبر القصف الإسرائيلي للنفق شرقي خانيونس (التابع للجهاد) الأعنف خلال العام من جهة وقوع ضحايا، حيث نتج عن القصف الذي تم في ٣٠ تشرين الأول استشهاد سبعة فلسطينيين وإصابة ١٣ آخرين. وخلال العام، قام الجيش باستدعاء آلاف الجنود من الاحتياط للقيام بمناورات عسكرية مفاجئة، كما أعلن عن نشر منظومة (القبة الحديدية)، حول مناطق غلاف غزة. وتواصل الحديث الإسرائيلي عن بناء جدار تحت الأرض على طول الحدود مع غزة، وقال الجنرال إيال زامير قائد المنطقة الجنوبية إن قواته ستنتهي خلال عامين من بناء الجدار لمنع الانفاق والتسلل. وتبلغ تكلفة بناء الجدار ثلاثة مليارات شيكل ويعمل في ورشة بنائه ألف شخص. و»سيكون مجهزا بالتكنولوجيا الخاصة بتدمير الأنفاق، فيما قالت إذاعة الجيش إن السياج الأمني الموجود حاليا سيرفع إلى ستة أمتار.[٨١]

وخلال العام استشهد ٣٨ مواطناً في قطاع غزة جراء الاعتداءات الإسرائيلية المختلفة، وأصيب نحو (١٣١٠) مواطنين بجروح مختلفة. وتوغلت آليات الاحتلال ٦٧ مرة داخل القطاع، وتم تسجيل (٣٣٧) عملية إطلاق نار وقصف مدفعي استهدفت رعاة الأغنام ومتظاهرين قرب الشريط الحدودي وشن (٦٣) غارة جوية. وواصلت قوات الاحتلال اعتداءاتها على الصيادين في عرض البحر، حيث استشهد صيادان وأصيب ٣٢ خلال العام جراء هذه الاعتداءات. وذكرت تقارير أن إسرائيل حرمت

قرابة ١٠ آلاف مريض من قطاع غزة من الخروج لتلقى العلاج في مشـافي الداخل والضفة الغربية. [٨٢]

وظـل ملـف الجنود والمفقودين الإسـرائيليين في غـزة يدار بوتيـرة منخفضة، رغم محاولة حماس تحريك الملف وضغوطات أهالي الجنود المفقودين. وبين فينة وأخرى كان يدور حديث عن صفقة لتبادل الأسـرى بين إسـرائيل وحماس، لكن لم يرشح شيء عن حوارات ومفاوضات وواسطات جدية في هذا السياق. وارتكز الكثير من النقاش حول الشكوك في إمكانية تحقيق ذلك وحول جدوى تحقيقه من الأساس. باتت إسرائيل أكثر إقراراً بأن لدى حماس شيئاً، ولا تعرف إذا كان جنودها أحياءً أم أمواتاً، لكن لم توجد جهود حقيقية معلنة لتحريك الملف. ورغم انتقادات أهالي المفقودين، فإن الثمن المطلوب يبدو مرهقاً لإسـرائيل، كما أن الأمر بالنسـبة لحماس بحاجة للمزيد من الضمانات أن لا تقوم إسرائيل كما فعلت سابقاً باعتقال من يتم إطلاق سراحه.

أما بالنسبة للمصالحة، فيصعب القول إن المصالحة الفلسطينية الفلسطينية كانت مفاجئة لإسرائيل، ويصعب القول إن المصالحة هذه المرة مختلفة كثيراً عن سابقاتها، وإن شـكلت تقدماً مختلفاً نحو تواجد السـلطة ولو بشـكل بسـيط في غزة. وبعبارة أليكـس فيشـمان «فقد رأينا هذا الفيلم في القاهـرة قبل ذلك». [٨٣] ما حدث هو تكتيك مختلـف للأطـراف الفلسـطينية دون أن يعنـي تغييـراً في مواقفها. «مـا يجري هو مصالحة مخففة»، حيث تسـعى حماس إلى محاولة العمل على أفكار إبداعية تسـمح لها من جهة بالتخفيف من الضغوط من مصر ومن السـلطة عليها، ومن جهة أخرى لا تلزمها بالمس بهويتها كمنظمة ملتزمة بالكفاح ضد إسرائيل. [٨٤]

ظل ملف الجنود والمفقودين الإسرائيليين في غزة يدار بوتيرة منخفضة، رغم محاولة حماس تحريك الملف وضغوطات أهالي الجنود المفقودين.

رغـم ذلـك، انبرت المنابر الرسـمية الإسـرائيلية تهاجم المصالحـة. واعتبر نتنياهو أن المصالحـة بـين حركتـي فتح وحماس تعقّد عملية السـلام مع إسـرائيل. مضيفاً : «التصالـح مـع القتلـة جزء من المشـكلة، وليس جزءاً من الحل. قولوا نعم للسـلام ولا للانضمام إلى حماس». وطالبت إسرائيل بضرورة اعتراف حماس بالاتفاقيات الدولية وشـروط الرباعية وعلى رأسـها الاعترف بإسـرائيل ونزع السلاح. [٨٥] ويقول عاموس يدلـين إن فحـص بنود الاتفاق يفيد بأنه لا يعنى على الإطلاق بمسـألة نشـاط الذراع العسـكري لحماس ولا بقبول شـروط الرباعية من المنظمة الإرهابية – وعلى رأسـها الاعتراف بإسـرائيل ووقف الإرهاب. في أسـاس النقاش ينبغي الاستيعاب بأنه بدون قبول حماس لشروط الرباعية وحل ذراعها العسكري – فإن الواقع لن يتغير إيجابا. [٨٦] ومع هذا، وكما نصح خبراء في معهد دراسـات الأمن القومي الإسـرائيلي، فإن على إسـرائيل أن تسـتمر بدفع سياسـات لا تتعارض مع المصالحة والتعاون مع الولايات

المتحدة ومصر والسلطة، لأن أي سيناريو سينتج عن المصالحة حتى النموذج اللبناني سيعني تقييدا أكثر لنشاطات حماس العسكرية، وسماح حماس لرام الله بالتواصل مع إسرائيل بما في ذلك التفاوض معها.[٨٧]

وأصدرت حماس وثيقة جديدة طال الحديث عنها قبل صدورها وعن مستوى التغير في مواقف الحركة. إسرائيلياً فإن الوثيقة لم تأت بالجديد، ولم تشكل تحولاً في مواقف حماس، بقدر كونها محاولة من حماس لتسويق نفسها دولياً،[٨٨] وهي تغير في التكتيك لا في الاستراتيجية.[٨٩] صحيح أن الوثيقة تتحدث عن دولة في مناطق ١٩٦٧ لكنها دولة تتم بطريقة حماس وليس بالحوار مع إسرائيل. [٩٠]

لكن الأهم في كل ذلك، هو السؤال الإسرائيلي عن مستقبل العلاقة مع غزة ومع حماس. سؤالان مهمان في هذا السياق: الأول حول فرص اندلاع حرب بين الطرفين، ويتعلق الثاني بمستوى العلاقة الإسرائيلية مع الوضع الراهن في غزة، والسياسات الإسرائيلية الواجب اتخاذها تجاه القطاع.

ثمة قناعة مشتركة بين الساسة وبين النخبة والاستراتيجيين بضرورة الضغط على «حماس» دون الوصول إلى مرحلة الانفجار. عملياً، فإن الجيش حاول أن لا يندفع بقوة إلى المواجهة بقدر التركيز على الرد العنيف ولكن «المنضبط» على كل عملية إطلاق نار أو قذائف من غزة،[٩١] ضمن فلسفة أن على إسرائيل الموازنة بين الردع ومنع التصعيد. [٩٢]

تتمسك إسرائيل بمبدأ أن المسؤولية عن كل إطلاق لصاروخ و/أو هجوم ملقاة على "حماس"، بصفتها صاحبة السيادة في قطاع غزة، وبالتالي ستكون مرافقها العسكرية هدفا للرد.

ويقدم كوبي ميخائيل وعومر دوستري توصيات بهذا الشأن تتضمن ضرورة :

أ) مواصلة العمليات العسكرية العلنية والسرية ضد الأنفاق في غزة. وتوجيه رسالة صارمة عبر ذلك بأن إسرائيل لن تسمح بالمس بسيادتها وبمواطنيها، وهي مستعدة لأن تخاطر لهذا الغرض حتى بفتح مواجهة عسكرية أوسع.

ب) التمسك بمبدأ أن المسؤولية عن كل إطلاق لصاروخ و/أو هجوم ملقاة على «حماس»، بصفتها صاحبة السيادة في قطاع غزة، وبالتالي ستكون مرافقها العسكرية هدفا للرد. وهذا يتطلب الموازنة بين الرد وبين تقليص احتمال التصعيد الذي يؤدي إلى جولة عسكرية واسعة أخرى.

ج) إمكانية التعاون مع حكومة الوفاق الفلسطينية. فحتى وإن كان احتمال نجاح مسيرة المصالحة ليس عاليا، فإن مجرد وجودها يمكنه أن يخدم عدة مصالح إستراتيجية لإسرائيل، ويسمح بمجال معين لتصميم واقع أكثر راحة لإسرائيل وللسكان في قطاع غزة على حد سواء.

يتبع ذلك أن على إسرائيل أن تعمل على عدم انهيار الوضع في غزة من خلال السماح بإدخال المساعدات الدولية. كما عليها أن تلتقط الرسائل

الـواردة مـن غزة بأن حماس غيـر معنية بالتصعيد، وعليـه كما ينصح ياروم شـنيدر فإن على إسـرائيل في ردها على إطلاق الصواريخ من قبل المنظمات الصغيـرة، أن لا تقوم بتدمير مواقع كبيرة لحماس أو باغتيالات لقيادتها، لأن من شـأن ذلك أن يدفع حماس لتغيير سياسـة الضبط التي تمارسـها.[٩٣] كما أن قيـادة حماس الجديدة بحاجة لأن تطور مصالح الحركة وأنصارها خاصة تحسـين العلاقة مع الدول التي توترت معها العلاقات خلال السـنوات العشـر الماضية. وكما يقترح الجنرال بولي مردخاي منسق شؤون المناطق وآخرون، فإنـه يجب على إسـرائيل أن لا تعارض تحسـين الأوضا ع فـي غزة، وبالتالي إحداث تغير إيجابي على الوضع الأمني.[٩٤]

تتلخص القناعة السـائدة في الأوسـاط الإسـرائيلية بأن حماس غير معنية بالمواجهـة، صحيح أنهـا تواصل عمليات تطوير القدرات، إلا أنها منشـغلة في تحسـين وضعها الإقليمـي عبر تطوير العلاقات مع مصر، العمل على تحسـين المصالحة مع السلطة والتخلص من عبء موظفيها. لكن رغم ذلك فحماس تحاول من خلال الزعم بأنها لم تعد تحكم غزة إزاحة أي مسؤولية عن إطلاق الصواريخ تقوم بها المنظمات الأخرى ورميها على كاهل حكومة الوفاق، والتأكيد أنها غير مسـؤولة إلا عن تصرفات جناحها العسـكري. لكن وكما يقول اليكس فيشمان «صحيـح أن حمـاس لا تطلق النـار، ولكنها تخلق أجواء المقاومـة».[٩٥ ٩٦] الأمر الذي يتطلب مرة أخرى الرد مع عدم تصعيد الموقف. إن التقدير الأسـاس في جهاز الأمن هو أن حماس ليست معنية بعد في جولة عنف أخرى مع إسرائيل، بسـبب أزمتها الاستراتيجية والسياسـية والاقتصادية، كما تفهم قيادة حماس أنه في الحرب القادمة قد تعمد إسـرائيل إلى إسـقاط حكمها.[٩٧] فالاستفزازات التـي تقـوم بها حماس الآن ليسـت تواقـة للقتال، بل تعبير عـن اليأس وفقدان الطريق العملي.[٩٨]

ولخص وزير الدفا ع الإسرائيلي أفيغدورليبرمان إستراتيجية تعامل حكومته مع غزة بست نقاط:[٩٩]

أ) اسـتعادة الأسـرى والمفقودين الإسـرائيليين، أي تغيير في حجم وطبيعة الحالة الإنسانية في القطا ع مرتبط بهذه القضية.

ب) القضاء على كل الأنفاق الهجومية التي حفرتها حماس.

ج) اسـتكمال الجدار الذي تقوم إسـرائيل بحفره تحت الأرض شـرق القطا ع لوقف تمدد الأنفاق.

د) الرد على كل قذيفة هاون أو صاروخ يسقط من غزة على إسرائيل باستهداف قدرات حماس العسكرية الحساسة، وتدمير مخازن إنتاج الصواريخ، ومنصات الإطلاق، لأن حماس هي المسئولة عن قطاع غزة.

هـ) تقوية مستوطني منطقة غلاف غزة من خلال دعمهم اقتصاديا.

و) ضرورة أن تعلم حماس أنه حين يجري الحديث عن إعادة إعمار غزة، فسيكون مقابل ذلك نزع السلاح منه.

يبدو أن الحفاظ على الوضع الراهن يشكل أفضل خيارات إسرائيل فيما يتعلق بغزة، دون أن ينفي هذا اندفاع إسرائيل إلى مواجهة شاملة مع القطاع في حال اقتضت الضرورة. وتقتضي الضرورة حين يتم الرد «بكثافة» على الغارات الإسرائيلية المختلفة على غزة. لكن الرد بحزم دون التصعيد النهائي تظل إستراتيجية مفضلة في الوقت الراهن. لكن ما ميز النقاش الداخلي الإسرائيلي بخصوص مستقبل القطاع هو البحث عن سبل استدامة الوضع الراهن. وظهر في هذا السياق بقوة مرة أخرى الحديث عن الجزيرة الصناعية قبالة غزة التي عاد وطرحاها وزير النقل والاستخبارات يسرائيل كاتس لمبعوث الولايات المتحدة لعملية السلام جيسون غرينبلات في ٢٠١٧/٤/٥ في لقاء شارك به نتنياهو ايضا.[١٠٠]

يبدو أن الحفاظ على الوضع الراهن يشكل أفضل خيارات إسرائيل فيما يتعلق بغزة.

يجري الحديث المتكرر عن تردي الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، في ظل عدم رغبة إسرائيل بربط مصير قطاع غزة بها اقتصادياً، وفي ظل انعدام فرص الحل السياسي مع الفلسطينيين، والبحث عن بدائل إقليمية. تعزز الجزيرة المقترحة– وبالقدر الذي تفكك فيه بعض أزمات غزة الاقتصادية– خطة الانفصال الإسرائيلية عن القطاع وتبعده عنه، وتحرر إسرائيل من المسؤولية عن الوضع الإنساني فيه، كما سيكون لدى الفلسطينيين في غزة ما يخسرونه بعد ذلك في حال قرروا التصعيد مع إسرائيل.[١٠١] نتنياهو بدوره من داعمي فكرة كاتس، وإن لم يعقبها بتصريح بذلك لحسابات سياسية داخلية لا تعطي كاتس انتصارا.

يجري الحديث المتكرر عن تردي الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، في ظل عدم رغبة إسرائيل بربط مصير قطاع غزة بها اقتصادياً، وفي ظل انعدام فرص الحل السياسي مع الفلسطينيين، والبحث عن بدائل إقليمية.

كم تصاعد خطاب «القلق» الإسرائيلي على الوضع الإنساني في غزة في الأشهر الأخيرة ومن مخاطر انهياره، مع تحميل الأطراف الفلسطينية خاصة حركة حماس المسؤولية عن تردي الأوضاع في القطاع، ونشرت عدة تقارير إسرائيلية تحذر من الانهيار الوشيك.[١٠٢] ولم يقتصر الأمر على التصريحات إذ إن الحكومة الإسرائيلية وعبر منسق شؤون المناطق خاطبت ممثلي الدول لديها محذرة من تدهور الأوضاع الصحية في القطاع زاعمة انها تعمل كل ما بوسعها من أجل الحد من هذا التدهور. النتيجة المتوقعة من كل ذلك أن إسرائيل بريئة من الوضع في غزة، وأن الفلسطينيين وحدهم يتحملون ذلك.[١٠٣]

إجمال

لا يبدو المشهد الفلسطيني الإسرائيلي مختلفاً كثيراً بعد مرور خمسين عاماً على احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، إذ إن الاشتباك والصراع ميزا وبشكل جلي هذا المشهد، بل إن العام ٢٠١٧ شهد تصاعداً غير مسبوق على أكثر من مستوى: على الصعيد السياسي في انعدام أي تواصل أو أي جهود لخلق هذا التواصل بين الطرفين منذ انطلاق مؤتمر مدريد قبل أكثر من ربع قرن، ميدانياً، فمع اتساع رقعة المواجهات والعمليات على الحواجز وضد المستوطنين فإن ثمة تركيز واضح على الفعاليات في القدس، كما شهد العام نزوحاً أكثر إلى مأسسة عمليات الضم وتسويغ وتشريع الاستيطان وحمايته قانونياً تمهيداً لجعله جزءاً من الدولة. أما على الصعيد الخارجي فقد دخل الصراع السياسي مع إدارة ترامب بعد اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل ليزيد من الأعباء الملقاة على عاتق الفلسطينيين.

لم يعد الحديث عن أنه لا يوجد شريك، بل بات لا حاجة للشريك، لأنه لا حاجة للحل.

لم يعد هناك حديث عن عملية سلام، أو عن خيارات لإحيائها، ولم تظهر مقترحات حول سبل التعاطي مع الصراع. فقد تميز الخطاب والممارسة السياسية الإسرائيليين بعدم الالتفات كثيراً للشريك الفلسطيني. لم يعد القول إنه لا يوجد شريك، بل بات لا حاجة للشريك لأنه لا حاجة للحل، وعليه فإن المتاح والمتروك على الأرض للفلسطينيين بإمكانهم أن يأخذوه. هل يشبه الأمر ما حدث في الانسحاب أحادي الجانب؟ هذا بحاجة للفحص من أجل فهم أعمق للسياسات والخطوات الإسرائيلية المستقبلية، خاصة مع نزعات أميركية في بداية العام لمواصلة سياسة فرض الحلول على الفلسطينيين.

الهوامش

١ Shine, Sima and, Lindenstrauss, 2017. Closer Iran-Turkey Ties: Regional Implications and Significance for Israel, *INSS Insight*, No. 974, September 27 2017.
على الرابط التالي: http://www.inss.org.il/publication/closer-iran-turkey-ties-regional-implications-significance-israel/ (آخر مشاهدة ٢/٣/٢٠١٨)

٢ Magen, Zvi , Dekel, Udi and Shine, Sima 2017. Russia in Syria: Between Iran and Israel. *INSS Insight*, No. 970, September 3, 2017. على الرابط التالي
http://www.inss.org.il/publication/iran-israel-russia-syria/ (آخر مشاهدة ٢/٣/٢٠١٨)

٣ المصدر السابق.

٤ فيشمان، اليكس، ٢٠١٧. «المبادرة السعودية: إسرائيل غير قادرة على توفير البضاعة المطلوبة»، **يديعوت أحرونوت**، ١٧/١١/٢٠١٧

٥ سافير، أوري،٢٠١٧ . «التعاون الإقليمي مقابل حل الدولتين»، **معاريف**،٢٨/١١/٢٠١٧.

٦ منوحين عبد العزيز، ليندا، ٢٠١٧. «المجتمع المدني العراقي يشقّ طريقه إلى إسرائيل» **معاريف**، ١٧/٨/٢٠١٧

٧ Henderson, Simon, 2017. "From Bahrain to Jerusalem", *Foreign Policy*, December 13, 2017.

٨ Yogev, Einav and Lindenstrauss, Gallia, (ed), 2017. "The Delegitimization Phenomenon: Challenges and Responses", *Memorandum* No. 169, Tel Aviv: Institute for National Security Studies, September 2017.

٩ بوعز هندل، ٢٠١٧. «الدولة الفلسطينية: إسرائيل تكذب على نفسها وعلى العالم» **يديعوت أحرونوت** ٧/١١/٢٠١٧ .

١٠ بوعز هندل ، م.س

١١ جرايسي، برهوم. ٢٠١٧. خطط الضم الإسرائيلية. رام الله: مركز مدار.

١٢ جادسي، ايتي، ٢٠١٧.. الوزيرة جملئيل: « حان وقت فرض السيادة في معالي أدوميم. **٩٣ اف.ام**، ٢٢/١٠/٢٠١٧ على الرابط التالي: http://www.93fm.co.il/radio/427920/ (آخر مشاهدة ١/٣/٢٠١٨)

١٣ قناة ٢٠. (٢٠١٧، تموز). القانون الذي سيضمّ ٥ بلدات و ١٥٠ ألف اسرائيليّ للقدس. **موقع قناة ٢٠**، ١٥/٩/٢٠١٧،على الرابط التالي: http://bit.ly/2zuNlFD (آخر مشاهدة ١/٣/٢٠١٨)

١٤ مكتب رئيس الوزراء، ٢٠١٢ «تقرير لجنة ليفي عن مكانة البناء في يهودا والسامرة، ٢١/٦/٢٠١٢، على الرابط التالي: http://www.pmo.gov.il/Documents/doch090712.pdf (آخر مشاهدة ١٦/ ٢/ ٢٠١٨)

١٥ Bob, Yonah Jermy, 2017. «Attorney General's move on settlements: shifting but no game-change», JPost, 16.11.2017. على الرابط التالي: http://www.*jpost*.com/Israel-News/Attorney-Generals-move-on-settlements-shifting-but-no-game-changer-514460 (آخر مشاهدة ٥/٣/٢٠١٨)

١٦ أزولاي، مولان و روزنبرج، عادي بن كيمون، ٢٠١٨. «الحكومة تصادق على تسوية حافات جلعاد». **موقع واينت**، ٢/٣/٢٠١٨. متوفرة على الرابط التالي : https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5086913,00.html
(آخر مشاهدة ٢/٣/٢٠١٨)

١٧ عيدو بن بورات، ٢٠١٨ «القلب يتمزق سنسوي حافات جلعد» القناة السابعة، ١١/١/٢٠١٨. على الرابط التالي : https://www.inn.co.il/News/News.aspx/363648 (آخر مشاهدة ٢/٣/٢٠١٨)

١٨ نتنياهو، بنيامين. ٢٠١٨ ، تسجيل مصوّر في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي. ١٥/١/٢٠١٨ على الرابط التالي https://www.facebook.com/Netanyahu/photos/a.376960237075.156823.268108602075/10151134291947076// (آخر مشاهدة ٢/٣/٢٠١٨)

١٩ وتد، محمد، ٢٠١٨. «تحريض إسرائيلي على عباس واتهامه باللاسامية». **عرب ٤٨**، ١٥/١/٢٠١٨ ، متوفر على الرابط التالي: https://www.arab48.com/إسرائيليات/صحافة-إسرائيلية/٢٠١٨/٠١/١٥/تحريض-إسرائيلي-على-عباس-واتهامه-بمعادة-السامية (اخر مشاهدة ٢/٣/٢٠١٨)

٢٠ ريغيف، ميري، ٢٠١٨. صفحة الفيسبوك الشخصية، ١٤/٠١/٢٠١٨. على الرابط التالي https://www.facebook.com/pg/miri.regev.il/videos/?ref=page_internal (آخر مشاهدة ٠٣/٠٣/١٨).

٢١ سيغال، شلومو.، ٢٠١٥. « نتنياهو: الفلسطينيون يمتنعون عن إجراء مفاوضات معنا». جي دي ان، ٢٠/٠٤/١٥، على الرابط التالي : http://www.jdn.co.il/video/684817، (آخر مشاهدة ٠٣/٠٣/١٨).

٢٢ سومبورج، دانا، .٢٠١٦، «نتنياهو: « الكارثة الكبرى في المنطقة ليس الصراع مع الفلسطينيين – فهو هامشي نسبيا». معاريف، ٢٩/١٢/١٦، على الرابط التالي: http://www.maariv.co.il/news/politics/Article-568554 ،
(آخر مشاهدة ٠٥/١٠/١٧).

٢٣ فاردي، مواب و مولوكو، داني، ٢٠١٧. «نتنياهو في لقاء في الولايات المتحدة الأميركية: حتى ننهي الصراع– على الفلسطينيين التنازل عن تدمير إسرائيل». **موقع القناة العاشرة**، ١٧/٠٢/١٧، على الرابط التالي: http://docu.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1232807 (آخر مشاهدة ٠٢/٠٣/١٨).

٢٤ فلوك، را، ٢٠١٦. «نتنياهو: أساس الصراع مع الفلسطينيين ليس المستوطنات بل رفض الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل». **«ريشت بيت»**، ١٦/٠٩/٠٧، على الرابط التالي: http://bit.ly/2oPxmUR (آخر مشاهدة ١٨/٠٣/٠٢).

٢٥ مركز «دراسات الأمن القومي الإسرائيلي»، ٢٠١٨. «تقييم استراتيجي: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني– بدائل سياسية»، المؤتمر السنوي للمركز، ١٨/٠٢/٠٣، على الرابط التالي: http://www.inss.org.il/he/הסכסוך-הישראלי-פלסטיני-חלופות-מדיניו/، (آخر مشاهدة ١٨/٠٣/٠٢).

٢٦ للاستزادة، انظر موقع المنسق على الرابط التالي:-http://www.cogat.mod.gov.il/ar/Our_Activities/Pages/Web Launching.aspx (آخر مشاهدة ١٨/٠٣/٠٣).

٢٧ للاستزادة، انظر موقع خدمات الجمهور في موقع المنسق على الرابط التالي – http://www.cogat.mod.gov.il/he/servic- es/Pages/default.aspx (آخر مشاهدة ١٨/٠٣/٠٣).

٢٨ كهانا، أرئيل، ٢٠١٧. الإدارة المدنيّة ستتطوّر: عمّال أكثر وارتباط أقل بالجيش. **ان ار جي** ، ١٧/٠٨/١١، على الرابط التالي: https://www.makorrishon.co.il/nrg/online/1/ART2/890/393.html (آخر مشاهدة ١٨/٠٣/٠٣).

٢٩ Guzansky, Yoel,2017. Saudi Foreign Policy: Change of Direction Required, INSS Insight No. 975, September 26, 2017.

على الرابط التالي: http://www.inss.org.il/publication/saudi-foreign-policy-change-direction-required/ (آخر مشاهدة ٢٠١٨/٣/٥)

٣٠ تسيفي، يسرائيل، ٢٠١٨. «مؤشر الأمن القومي، دراسة الرأي العام»، المؤتمر السنوي الحادي عشر. مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي»، على الرابط التالي http://www.inss.org.il/he/ מדד-הביטחון-הלאומי-מחקר-דעת-קהל-של-המכ/ (آخر مشاهدة ١٨/٠٣/٠٣).

٣١ هندل، بوعز. ٢٠١٧. «لِنقل الحقيقة: اتفاق السلام مع الفلسطينيين غير ممكن». **يديعوت أحرونوت**، ٢٠١٧/٥/٢٣.

٣٢ آرنس، موشيه، ٢٠١٧ . «لماذا لا يمكن التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين؟». **هآرتس**، ٢٠١٧/٥/٢٣.

٣٣ Pyotrovsky, Shlomo, 2017, 'Better that Jerusalem remain united than to have a peace deal'. Israel national news, 12.06.17, at: https://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/230903

(آخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/١٨)

٣٤ Peace Now, 2018. "One Giant Likud Leap Toward Apartheid". 02.1.18, at: متوفر على الرابط http://peacenow.org.il/en/one-giant-likud-leap-toward-apartheid (آخر مشاهدة ٢٠١٨/٣/٢)

٣٥ شمير، شلومو، ٢٠١٧. «فرص السلام تكاد تكون منعدمة». **معاريف**، ١٧/٠٧/٠٢

٣٦ ارئيلي، شاؤول، ٢٠١٧. «سياسة إسرائيل الاستيطانية . «وصفة» مؤكدة للانزلاق نحو الكارثة». **هآرتس**، ١٧/١٢/٠٨.

٣٧ Israel Hayom, 2016. «Trump proclaims 'love and respect' for Israel, its people». *Israel hayom,* 11.11.16, at /http://www.israelhayom.com/2017/07/20/trump-proclaims-love-and-respect-for-israel-its-people

(آخر مشاهدة، ٢٠١٨/٢/١٨)

٣٨ بل إن بنس يضع على مدخل بيته يافطة حديدية مكتوب عليها دعاء توراتي لشعب إسرائيل من سفر إرميا يتعهد فيها الرب بحماية شعب إسرائيل ورخائه ، انظر/ي

Kampeas JTA, Ron, «Is Mike Pence's faith the driving force behind the US Mideast Policy?», 31\1\2018, http://m.jewishvoicesnj.org/news/2018-01-31/Home/Is_Mike_Pences_faith_the_driving_force_behind_US_M.html#.Wov4mvnhrIU

(آخر مشاهدة، ٢٠١٨\٢\١٩)

٣٩ Ya'alon, Moshe, 2017. "United States Policy in the Middle East: The Need for a Grand Strategy", *INSS*, November 28, 2017 على الرابط التالي:
/http://www.inss.org.il/publication/united-states-policy-middle-east-need-grand-strategy
(آخر مشاهدة ٢٠١٨/٣/٥)

٤٠ Ross, Dennis, 2017. "Middle East's Dull Response to Jerusalem Decision Shouldn't Come as a Surprise. How Trump Can Get Mideast Peace Talks Back on Track", *New York Daily News,* September 25, 2017.

٤١ Hochberg, Mitchel, 2017. "Why the Two-State Solution Is Here to Stay", *Foreign Affairs*, August 28, 2017.

٤٢ Makovsky,David, Ross, Dennis and Weiner, Lia, 2017. "The Smart Way to End 'Pay to Slay', *Foreign Policy,* August 2, 2017.

٤٣ Tibon, Amir, 2018. «Jared Kushner Warns 'There May Be No Solution' to Israeli-Palestinian Conflict «. *Haaretz,* 02.08.18, at https://www.haaretz.com/us-news/kushner-warns-there-may-be-no-solution-to-mideast-con-flict-1.5438472, (آخر مشاهدة١٨/٢/ ٢٠١٨).

٤٤ Belin, Célia, 2017. "Trump's Jerusalem decision is a victory for Evangelical politics", *Brooking,* December 15, 2017, at: https://www.brookings.edu/blog/markaz/2017/12/15/trumps-jerusalem-decision-is-a-victory-for-evangeli-cal-politics/ (آخر مشاهدة ٢٠١٨/٣/٢)

٤٥ بن تسفي،ابراهام، ٢٠١٧. «ترامب والقدس: جزء من رزمة إقليمية شاملة»، يسرائيل هيوم، ١٧/١٢/٠٣.

٤٦ Ross, Dennis and Makovsky, David, "Moving the U.S. Embassy to Jerusalem Is Not a Disaster", *Foreign Policy,* December 7, 2017

٤٧ المصدر السابق

٤٨ Lynch, Marc, "three Things to Know about Trump's Jerusalem Cambit", *Washington Post,* 7.12.2017.

٤٩ موعالم، نير، ٢٠١٧. «جالئون: ترامب أعطى دعما لليمين». **موقع ٢٠**، ١٧/١٢/٠٦، على الرابط التالي: http://bit.ly/2DVO-5vN، (اخر مشاهدة ١٨/٠٣/٠٢).

٥٠ كامبينسكي، يوني، ٢٠١٧.«يائير لابيد: يجب نقل السفارة وتجاهل التهديدات.» **موقع قناة ٧**، ١٧/١٢/٠٦، على الرابط التالي: https://www.inn.co.il/News/News.aspx/360801، (آخر مشاهدة ١٨/٠٣/٠٣).

٥١ معاريف أون لاين. (٢٠١٧، كانون الثاني). جباي: «القدس الموحدة أهم من السلام هي رمز». **موقع معاريف**.١٧/١٢/٠٧، على الرابط التالي: http://www.maariv.co.il/news/politics/Article-613070، (آخر مشاهدة، ١٨/٠٣/٠٣).

٥٢ دروكر، رفيف، ٢٠١٧. «عاموس يادلين يتحدث مثل رجال الاستخبارات في الانتفاضة الأولى»، **هآرتس**، ١٧/١٢/١١.

٥٣ يدلين، عاموس، ٢٠١٧. «قرار ترامب يشكل فرصة استراتيجية نادرة لـ«تسوية» الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي»، **يديعوت أحرونوت** ، ١٧/١٢/١٠.

٥٤ Eran, Oded, The Recognition of Jerusalem as the Capital of Israel, INSS Insight No. 1000, December 13, 2017 على الرابط التالي:
http://www.inss.org.il/publication/recognition-jerusalem-capital-israel/ (آخر مشاهدة ٢٠١٨/٣/٢))

٥٥ الداد،آريه، ٢٠١٧. «ترامب سيطالب إسرائيل بثمن باهظ مقابل الهدية»، **معاريف**، ١٧/١٢/٠٨.

٥٦ بيلين، يوسي، ٢٠١٧. « إعلان ترامب حول القدس: ليس بالخطوة التي تغيّر الواقع». **يسرائيل هيوم**، ١٧/١٢/١٢، على الرابط التالي: http://www.israelhayom.co.il/opinion/521097، (آخر مشاهدة ١٨/٠٣/٠٣).

٥٧ نير، شاي، ٢٠١٧. «إعلان على الورق. دفار ريشون،». دافار، ١٧, ١٢, ٠٦، على الرابط التالي: http://www.davar1.co.il/101780/، (آخر مشاهدة ١٨/٠٣/٠٣).

٥٨ شليف، حيمي، ٢٠١٨. « ترامب يفقأ عين الفلسطينيين ، ويطالبهم بشكره « ، **هآرتس**، ١٨/٠١/٠٤.

٥٩ شليف، حيمي، ٢٠١٨. «ترامب يدقّ المسمار الأخير في نعش حل الدولتين»، **هآرتس**، ١٨/٠١/٠٦.

٦٠ «الأيام، ٢٠١٨. «عريقات يكشف تفاصيل صفقة القرن الأميركية»، **الأيام**، ٢٠١٨/١/٢١

٦١ المصدر السابق.

٦٢ ميلمان، يوسي، ٢٠١٧. «احتجاجات تحت السيطرة .. ولكن!»، **معاريف**، ١٧/١٢/١٧.

٦٣ هرئيل، عاموس، ٢٠١٧. «حماس والسلطة الفلسطينية لا تريدان تغيير قواعد اللعب»، **هآرتس**، ١٧/١٢/١٠.

٦٤ الأيام، ٢٠١٧/٩/٢٨.

٦٥ الجزيرة نت ، ٢٠١٨. « انتهاكات الاحتلال في القدس خلال ٢٠١٧»، **الجزيرة نت**، ٢٠١٨/١/٤ وعلى الرابط: http://www.aljazeera.net/news/alquds/2018/1/4/انتهاكات-الاحتلال-في-القدس-خلال-٢٠١٧
(آخر مشاهدة ٢٠١٨/٣/٣)

٦٦ المصدر السابق

٦٧ مركز عبد الله الحوراني يصدر تقريره السنوي حول الانتهاكات الإسرائيلية، (٢٠١٨/١/٥)
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2018/01/05/1113816.html

٦٨ الانتهاكات الإسرائيلية على مدينة القدس خلال العام ٢٠١٧ (٢٠١٨/١/٥) http://www.pbc.ps

٦٩ بن كسبيت، ٢٠١٧. «نتنياهو عالق في البوابات الإلكترونية!»، **معاريف**، ١٧/٧/٢١

٧٠ الأيام، ٢٠١٧. «الاحتلال يلجأ إلى «الكاميرات الذكية» عند مداخل الأقصى» **الأيام**، ١٧/٠٧/٢٤.

٧١ بن كسبيت، ٢٠١٧. «عار البوابات الإلكترونية: هزيمة إسرائيلية»، **معاريف**، ١٧/٠٧/٢٦.

٧٢ الأيام، «الإعلام العبري: أبو مازن .. السبب الرئيسي في إزالة البوابات الالكترونية»، **الأيام**، ٢٠١٧/٧/٢٩

٧٣ يسسخروف، أفي، ٢٠١٧.«الطريق الآمنة للهاوية: سياسة البوابات الالكترونية لنتنياهو وأبي مازن». **موقع والا**، ١٧/١٢/٠٩، على الرابط التالي: https://news.walla.co.il/item/3083991 (آخر مشاهدة ١٨/٠٣/٠٢)

٧٤ القناة السابعة ، خطاب نتنياهو في غوش عتصيون،٢٠١٧/٩/٢٧
متوفر على الرابط التالي : https://www.inn.co.il/News/News.aspx/356180
(آخر دخول: ١٦\٢\٢٠١٨)

٧٥ Peace Now, "Escalation in Israel's Settlement Policy: The Creation of De-Facto Annexation", 15/11/17.
على الرابط التالي:
http://peacenow.org.il/en/escalation-in-israels-settlement-policy-the-creation-of-de-facto-annexation
(آخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/٣)

٧٦ انظر/ي بلعوم، وئام، ٢٠١٧، «الهدف مليون» تقرير خاص، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، على الرابط التالي: https://www.madarcenter.org/تقارير/تقارير-خاصة/٧٣٠٠-الهدف-مليون-المستوطنون-والمستوطنات-في-الضفة-الغربية-والقدس (آخر مشاهدة ٢٠١٨/٣/٢)

٧٧ مركز دراسات الأرض، «من بلفور إلى ترامب ... ومؤامرة كامبل مستمرة»، **بيان صادر عن مركز أبحاث الأراضي** في نهاية عام ٢٠١٧»، ٢٠١٧-١٢-٣١. http://www.lrcj.org/publication-8-682.html

٧٨ Elkin: Start preparing for one million settlers in the West Bank», *Jerusalem Post,* 14\11\2017, http://www.jpost.com/printarticle.aspx?id=514251 (آخر زيارة ١٦\٢\٢٠١٨)

٧٩ نص مقترح قانون «القدس الكبرى» على صفحة الكنيست على الرابط التالي : http://m.knesset.gov.il/Activity/Legislation/Laws/Pages/LawBill.aspx?t=lawsuggestionssearch&lawitemid =2014607
(آخر مشاهدة ٢٠١٨/٣/٢)

٨٠ موقع قناة ٢٠ «القانون الذي سيؤدي إلى ضم خمس مستوطنات، و١٥٠ ألف إسرائيلي للقدس»، قناة ٢٠ ، ٢٠١٧/٧/١٠ على الرابط التالي: https://www.20il.co.il/החוק-שיספח--5ישובים-ו--150אלף-ישראלים-לירוש/
(آخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/٢٠)

٨١ Time of Israel, 2016. **"Israel begins work on NIS 2 billion underground Gaza barrier"**, *Time of Israel*, 7/9/2016, على الرابط التالي:
https://www.timesofisrael.com/israel-begins-work-on-nis-2b-underground-gaza-barrier/
(آخر مشاهدة ٢٠١٨/٣/٥)

٨٢

٨٣ فيشمان، أليكس، ٢٠١٧. «سبق أن رأينا هذا «الفيلم» في القاهرة !»، **يديعوت احرونوت**، ١٧/٠٩/١٩.

٨٤ كوبرفاسر،يوسي، ٢٠١٧. «المصالحة الفلسطينية لن تغيّر الوضع جوهرياً في غزة»، **يديعوت أحرونوت**، ١٧/١١/٠١.

٨٥ الأيام ٢٠١٧/١٠/١٣.

٨٦ يدلين،عاموس، ٢٠١٧. «المصالحة الفلسطينية: النهاية معروفة سلفاً»، **يديعوت أحرونوت**، ١٧/١٠/١٧.

٨٧ Brom, Shlomom, The New Reconciliation Agreement: A Turning Point in the Palestinian Arena?
INSS Insight No. 979, October 17, 2017.

٨٨ باركو، روبين، ٢٠١٧. «حماس تحاول تسويق نفسها دولياً»، **معاريف**، ١٧/٠٤/٠٧.

٨٩ بيرغر، غال، ٢٠١٧. «وثيقة حماس الجديدة: تغيير في التكتيك لا في الاستراتيجية»، **معاريف**، ١٧/٠٤/٠٧.

٩٠ بيري، سمدار، ٢٠١٧. «ورقة «حماس: عملية شدّ للوجه»، **يديعوت أحرونوت**، ١٧/٠٥/٠٣.

٩١ هرئيل، عاموس، ٢٠١٧. « ليبرمان وسياسة الرد المنضبط»، هآرتس، ١٧/١٢/٢٢.

٩٢ ميخائيل، كوبي ور دوستري، عوم، ٢٠١٧. «تدمير نفق غزة: الموازنة بين حفظ الردع ومنع التصعيد»، **مباط عليا**، ١٧/١١/١٢.

٩٣ Schneider, Yaron, , "The Limits of Restraint: Hamas in Gaza and a Confrontation with Israel", *INSS Insight* No. 987, October 30, 2017.
على الرابط: http://www.inss.org.il/publication/limits-restraint-hamas-gaza-confrontation-israel/
(اخر مشاهدة ٢٠١٨/٣/٢)

٩٤ Mordechai,Yoav (Poli), Milstein, Michael and Amitay, Yotam, The Next Gaza: The Gaza Strip between a Dead End and a Glimmer of Hope, *Strategic Assessment,* Volume 20, No. 3, October 2017.
http://www.inss.org.il/publication/next-gaza-gaza-strip-dead-end-glimmer-hope/
(اخر مشاهدة ٢٠١٨, ٥, ٣)

٩٥ فيشمان، اليكس، ٢٠١٨. « الحرب على غزة لا تفيد إسرائيل الآن»، **يديعوت أحرونوت**، ١٨/٠١/٠٣.

٩٦ المصدر السابق

٩٧ يوسي ميلمان، ٢٠١٧ «حماس في أزمة» معاريف، ١٧/١٢/١١.

٩٨ باركو، روبين، ٢٠١٨. «ثلاث ضربات لـ «قصر الأوهام الفلسطيني»، **يسرائيل هيوم**،١٨/٠١/٠٣..

٩٩ شلومو تسزانا، ٢٠١٨. «ليبرمان عرض خطة للقضاء على تهديد حماس» **يسرائيل هيوم**، ٢٠١٨/١/١٥ على الرابط التالي: http://www.israelhayom.co.il/article/528287 (آخر مشاهدة ١٨/٠٣/٠٣)

١٠٠ رابيد، باراك، ٢٠١٧ «الوزير كاتس عرض للمبعوث الأميركي خطته لإقامة ميناء في جزيرة صناعية قبالة غزة»، هآرتس، ٢٠١٧/٤/٥ على الرابط التالي: https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.4002336 (آخر مشاهدة ٢٠١٨/٥/٣)

١٠١ بيرتس، سامي، ٢٠١٨. «جزيرة للا استقرار»، **هآرتس**، ١٨/٠١/٠٣. على الرابط التالي : https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.5580366 (آخر مشاهدة ٢٠١٨/٣/٢)

١٠٢ للمزيد انظر/ي شـنايدر، يارون، ٢٠١٨ «جوع، فقر وسـوداوية: هكذا يعيشـون في غزة»، **موقع Mako**، ٢٠١٨/٢/٧، على الرابط التالي:

http://www.mako.co.il/news-world/arab-q1_2018/Article-50dad6c7a6f6161004.htm

(آخر مشاهدة ٢٠١٨/٥/٣)

وأيضا حيبر، شير ،٢٠١٨» من الرابح من إبقاء غزة على شفى الهاوية الإنسانية»، موقع سيحا ميكوميت، ٢٠١٨/٣/١ على الرابط التالي:

https://mekomit.co.il/מי-מרוויח-מהקריסה-ההומניטרית-בעזה/ (آخر مشاهدة ٢٠١٨/٣/٥)

١٠٣ Staff, Toi, 2017. srael warns of snowballing humanitarian crisis in Gaza. Times of Israel, 09.04.17,

على الرابط التالي

https://www.timesofisrael.com/israel-warns-of-snowballing-humanitarian-crisis-in-gaza/

(آخر مشاهدة: ٢٠١٨\٢\١٦)